

No. 20378

MULTILATERAL

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Adopted by the General Assembly of the United Nations on 18 December 1979

*Authentic texts: English, French, Arabic, Chinese, Russian and Spanish.
Registered ex officio on 3 September 1981.*

MULTILATÉRAL

Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 18 décembre 1979

*Textes authentiques : anglais, français, arabe, chinois, russe et espagnol.
Enregistrée d'office le 3 septembre 1981.*

المادة ٢٩

- ١ — أى خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا يسوى عن طريق المفاوضات يعرض للتحكيم بناءً على طلب واحدة مسن هذه الدول . وإذا لم يتمكن الأطراف ، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الوصول الى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم ، جاز لأى من أولئك الأطراف إحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة .
- ٢ — لأية دولة طرف أن تعلن لدى توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام اليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة اذاءً أية دولة طرف أبدت تحفظاً من هذا القبيل .
- ٣ — لأية دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متى شاءت باسعار توجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٣٠

تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

وأثبتا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المقومون حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

المادة ٢٥

- ١ — يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول .
- ٢ — يعين الأمين العام للأمم المتحدة ودعا لهذه الاتفاقية .
- ٣ — تخضع هذه الاتفاقية للتصديق . وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٤ — يكون باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول . وينفذ الانضمام بايداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٢٦

- ١ — يجوز لأي دولة من الدول الأطراف ، في أي وقت ، أن تطلب اعادة النظر في هذه الاتفاقية ، وذلك عن طريق اشعار كتابي يوجه الى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٢ — تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يتخذ من خطوات ، ان لزم ، فيما يتعلق بذلك الطلب .

المادة ٢٧

- ١ — يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٢ — بالنسبة لكل دولة تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم اليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين ، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة ٢٨

- ١ — يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التي تدهبها الدول وقت التصديق أو الانضمام ، ويقوم بتعميمها على جميع الدول .
- ٢ — لا يجوز ابداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وفرضها .
- ٣ — يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه اشعار بهذا المعنى الى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يقوم عندئذ بايلاغ جميع الدول به . ويصبح ذلك الاشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه .

المادة ٢٠

- ١ — تجتمع اللجنة في العادة لفترة لا تزيد على اسبوعين سنويا للنظر في التقارير المقدمة وفقا للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية .
- ٢ — تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة .

المادة ٢١

- ١ — تقدم اللجنة تقريرا سنويا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن أنشطتها ، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف . وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف ، ان وجدت .
- ٢ — يحيل الأمين العام تقارير اللجنة الى لجنة مركز المرأة ، لغرض إعلامها .

المادة ٢٢

- يحق للوكالات المتخصصة أن تشمل لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أنشطتها من أحكام هذه الاتفاقية . وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة الى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أنشطتها .

الجزء السادس

المادة ٢٣

- ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أكثر تيسيرا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتكون قد وردت :
- (أ) في تشريعات دولة من الدول الأطراف ؛
 - (ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي آخر نافذ بالنسبة الى تلك الدولة .

المادة ٢٤

- تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الاعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية .

- ٣ - يجرى الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية . وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب ، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون فترة شهرين . وبعد الأسبوعين العام قائمة بالترتيب الأبجدي بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ، مينا الدول الأطراف التي رشحتهم ، ويقدمها إلى الدول الأطراف .
- ٤ - تجرى انتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة . وفي ذلك الاجتماع ، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصابا قانونيا له ، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات مثلثي الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين .
- ٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات . غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنتهي في نهاية فترة سنتين ؛ ويقوم رئيس اللجنة ، بعد الانتخاب الأول فوراً ، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة .
- ٦ - يجرى انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقاً لأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة بعد التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين . وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين . ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة .
- ٧ - لمل الشواغر الطارئة ، تقوم الدولة الطرف التي كلف خبيرها عن العمل كعضو في اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها ، رهنا بموافقة اللجنة .
- ٨ - يتلقى أعضاء اللجنة ، بموافقة الجمعية العامة ، مكافآت تدفع من سوارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية ، مع إيلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المنوطة باللجنة .
- ٩ - يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين ومرافق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية .

المادة ١٨

- ١ - تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، للنظر من قبل اللجنة ، تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية ، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد ، وذلك :
- (أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية .
- (ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل ، ثم كلما طلبت اللجنة ذلك ؛
- ٢ - يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية .

المادة ١٩

- ١ - تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها .
- ٢ - تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين .

المادة ١٦

١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية ، وبوجه خاص تضمن ، على أساس تساوى الرجل والمرأة :

(أ) نفس الحق في عقد الزواج ؛

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج ، وفي عدم عقد الزواج الا برضاها الحر الكامل ؛

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه ؛

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة ، بغض النظر عن حالتها الزوجية ، في الأمور المتعلقة بأطفالها ؛ وفي جميع الأحوال ، تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛
(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية ويشعور من المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين انجاب طفل وآخر ، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتكفيها من ممارسة هذه الحقوق ؛

(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ، أو ما شابه ذلك من الأنظمة المؤسسية الاجتماعية ، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني ؛ وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة ؛
(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة ، بما في ذلك الحق في اختيار اللقب ، والمهنة ، والعمل ؛

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات ، والاشراف عليها ، وإدارتها ، والتمتع بها ، والتصرف فيها ، سواءً بلا مقابل أو مقابل عوض ذي قيمة .

٢ - لا يكون لخطوة الطفل أو زواجه أى أثر قانوني ، وتتخذ جميع الاجراءات الضرورية ، بما فيها التشريع ، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً .

الجزء الخامس

المادة ١٧

١ - لغرض دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقية ، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي بلاسم اللجنة) تتألف عند بدء نفاذ الاتفاقية من ثمانية عشر خبيراً ، وتتألف بعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيراً من ذوي الكفاءة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالمية في الميدان الذي تشملته هذه الاتفاقية ، تنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفتهم الشخصية ، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولتشثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية .

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة بالأشخاص الذين ترشحهم الدول الأطراف . ولكل دولة طرف أن ترشح شخصاً واحداً من بين مواطنيها .

- (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الانمائي على جميع المستويات ؛
- (ب) نيل تسهيلات العناية الصحية الملائمة ، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة ؛
- (ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي ؛
- (د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم ، الرسمي وغير الرسمي ، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفية ، والحصول كذلك ، في جملة أمور ، على فوائد كافة الخدمات المجتمعية والارشادية ، وذلك لتحقيق ، زيادة كفاءتها التقنية ؛
- (هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية متكافئة عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص ؛
- (و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية ؛
- (ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية ، وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة ، والمساواة في المعاملة في مشاريع اصلاح الأراضي والاصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي ؛
- (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان والاصحاب والامداد بالكهرباء والماء ، والنقل ، والاتصالات .

الجزء الرابع

المادة ١٥

- ١ - تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون .
- ٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية ، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل ، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية . وتكفل للمرأة ، بوجه خاص ، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ابرام العقود وادارة الممتلكات ، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الاجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات القضائية .
- ٣ - توافق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الأهلية القانونية للمرأة باطلا ولاغية .
- ٤ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم واقامتهم .

٣ — يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضاً دورياً في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء .

المادة ١٢

١ — تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط الأسرة .

٢ — بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة ، تكفل الدول الأطراف للمرأة الخدمات المناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة ، وتوفير لها الخدمات المجانية عند الاقتضاء ، وكذلك التغذية الكافية أثناء الحمل والرضاعة .

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :

(أ) الحق في الاستحقاقات الأسرية ؛

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية ، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي ؛

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية .

المادة ١٤

١ — تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الرييفية ، والأدوار الهامة التي تؤديها في تأمين أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها ، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية ، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الرييفية .

٢ — تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الرييفية لكي تكفل لها ، على أساس التساوى مع الرجل ، المشاركة في التنمية الرييفية والاستفادة منها ، وتكفل للمرأة بوجه خاص الحق في :

المادة ١١

١ — تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضي الحال اتخاذه من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :

(أ) الحق في العمل بوصفه حقاً غير قابل للتصرف لكل البشر ؛

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف ، بما في ذلك تطبيق معايير الاختيار نفسها في شؤون التوظيف ؛

(ج) الحق في حرية اختيار المهنة والعمل ، والحق في الترقى والأمن الوظيفي ، وفي جميع مزايا وشروط الخدمة ، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني ، بما في ذلك التلمذة الصناعية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر ؛

(د) الحق في المساواة في الأجر ، بما في ذلك الاستحقاقات ، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل المتبادل القيمة ، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل ؛

(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي ، ولا سيما في حالات التقاعد ، والبطالة ، والمرض ، والعجز ، والشيخوخة ، وأي شكل آخر من أشكال عدم القدرة على العمل ، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر ؛

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل ، بما في ذلك حماية وظيفية الانجاب .

٢ — توخياً لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة ، ولضمان حقها الفعلي في العمل ، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة :

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية ، مع فرض جزاءات على المخالفين ؛

(ب) لادخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو مع التمتع بجزءاً اجتماعية ماثلة دون أن تفقد المرأة الوظيفة التي تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الاجتماعية ؛

(ج) لتشجيع توفير ما يلزم من الخدمات الاجتماعية المساندة لتمكين الوالدين من الجمع بين التزاماتهما الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة ، ولا سيما عن طريق تشجيع انشاء وتنمية شبكة من موافق رعاية الأطفال ؛

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها .

المادة ٩

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها . وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي

أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج ، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة ، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها .

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم ، وبوجه خاص لكي تكفل ، على أساس تساوي الرجل والمرأة :

(أ) نفس الظروف للتوجيه الوطني والمهني ، والاستفادة من فرص الدراسة والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية بجميع فئاتها في المناطق الريفية والحضرية على السواء ؛ وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للاتحاق بالمدسة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي ، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني ؛

(ب) تؤمّن نفس المناهج الدراسية ، ونفس الامتحانات و هيئات تدريسية تتمتع بمؤهلات من نفس المستوى ومساوٍ ومعدات مدرسية من نفس النوعية ؛

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة على وجه سبغ مستويات التعليم وفي جميع أشكاله من طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف ، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكثيف أساليب التعليم ؛

(د) نفس الفرص للاستفادة من المنح التعليمية وغيرها من المنح الدراسية ؛

(هـ) نفس الفرص للاتحاق ببرامج التعليم المتواصلة ، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوطنية ، ولا سيما التي تهدف إلى أن تضيق ، فسي أقرب وقت ممكن ، أي فجوة في التعليم القائمة بين الرجل والمرأة ؛

(و) خفض معدلات ترك المدرسة بين الطالبات وتنظيم برامج للتفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان ؛

(ز) نفس الفرص للمشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية ؛

(ح) الوصول إلى معلومات تربية محددة للمساعدة في ضمان صحة الأسر ورعاها ، بما في ذلك المعلومات والنصح عن تخطيط الأسرة .

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، لتحقيق ما يلي :

(أ) تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التمييز والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة ؛

(ب) كفالة أن تتضمن التربية الأسرية تفهما سليما للأمم بوصفها وظيفية اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطوّرهم ، على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات .

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة في البغاء .

الجزء الثاني

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في :

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام ؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية ؛

(ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد .

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز ، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية .

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تتبني ، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء ، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة ، وتحقيقاً لذلك ، تتعهد بالقيام بما يلي :

- (أ) تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أُدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى ؛
- (ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها ، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من إجراءات ، لحظر كل تمييز ضد المرأة ؛
- (ج) اقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، من طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامية الأخرى ، من أي عمل تمييزي ؛
- (د) الابتعاد عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام ؛
- (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة ؛

- (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة ؛
- (ز) إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة .

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع العيادين ، ولا سيما العيادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كل التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع ، لكفالة تطور المرأة وتقديرها الكاملين ، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الانسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل .

المادة ٤

- ١ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً كما تحدده هذه الاتفاقية ، ولكنه يجب ألا يستتبع أي حال ، كنتيجة له ، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة ؛ كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت .
- ٢ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة ، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية ، اجراءً تمييزياً .

وإن تُؤكّد أن تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، والتعاون المتبادل فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية ، ونزع السلاح العام الكامل ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ، وتوكيد مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين البلدان ، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمار بينة والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال ، وكذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ستنهض بالتقدم الاجتماعي والتنمية ، وستسهم ، نتيجة لذلك ، في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ،

واقترانها منها بأن التنمية التامة والكاملة للبلد ما ، ورفاهية العالم ، وقضية السلم ، تتطلب جميعاً أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع المجالات ،

وإن تضع في اعتبارها اسهام المرأة العظيم ، الذي لم يحظ بالاعتراف الكامل حتى الآن ، في رفاه الأسرة وفي تنمية المجتمع ، والأهمية الاجتماعية للأمم ولدور الوالدين لكليهما في الأسرة وفي تنشئة الأطفال ، وإن تدرك أن دور المرأة في الانجاب لا ينبغي أن يكون أساساً للتمييز ، بل أن تنشئة الأطفال تتطلب تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل ،

وإن تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة ،

وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، وعلى أن تتخذ ، لذلك الغرض ، التدابير اللازمة للقضاء على ذلك التمييز بجميع أشكاله ومظاهره ،

قد اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة 1

لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه التمييز من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، بحقوق الانسان والحريات الأساسية في المجالين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية القضاء على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

ان تلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الايمان بالحقوق الأساسية
للانسان وكرامة الفرد وقدره وما للرجال والنساء من حقوق متساوية ،

وان تلاحظ أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز ،
ويعلن أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وأن لكل انسان حق
التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أي تمييز ، بما في ذلك
التمييز القائم على الجنس ،

وان تلاحظ أن الدول الأطراف في العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان
عليها واجب ضمان حق الرجال والنساء في التمتع على قدم المساواة بجميع الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ،

وان تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية وليسة المعقودة برعاية الأمم المتحدة
والوكالات المتخصصة ، والتي تشجع المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ،

وان تلاحظ أيضاً القرارات والاعلانات والتوصيات التي اعتمدها الأمم المتحدة
والوكالات المتخصصة للنهوض بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ،

وان يساورها القلق ، مع ذلك ، لأنه على الرغم من تلك الصكوك المختلفة ،
لا يزال هناك تمييز واسع النطاق ضد المرأة ،

وان تشير الى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق
واحترام كرامة الانسان وعقبة أمام مشاركة المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في حياة
بلد ها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويعوق نمو رخاء المجتمع والاسرة ،
ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لامكانات المرأة في خدمة بلد ها والبشرية ،

وان يساورها القلق لأنه لا تتاح للمرأة ، في حالات الفقر ، الا أقل الفرص
للحصول على الغذاء والصحة والتعليم والتدريب والعمالة والحاجات الأخرى ،

واقتراناً منها بأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يستند الى الانصاف
والعدل ، سيسهم اسهاماً بارزاً في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة ،

وان تشدد على أن استئصال شأفة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية
والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الاجنبي والسيطرة
الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر أساسي بالنسبة الى تمتع الرجال
والنساء بحقوقهم تمتعا كاملاً ،

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

消除对妇女一切形式歧视公约

本公约缔约各国，

注意到《联合国宪章》重申对基本人权、人身尊严和价值以及男女平等权利的信念；

注意到《世界人权宣言》申明不容歧视的原则，并宣布人人生而自由，在尊严和权利上一律平等，且人人都有资格享受该宣言所载的一切权利和自由，不得有任何区别，包括男女的区别；

注意到有关人权的各项国际公约的缔约国有义务保证男女平等享有一切经济、社会、文化、公民和政治权利；

考虑到在联合国及各专门机构主持下所签署旨在促进男女权利平等的各项国际公约；

还注意到联合国和各专门机构所通过旨在促进男女权利平等的决议、宣言和建议；

关心到尽管有这些各种文件，歧视妇女的现象仍然普遍存在；

考虑到对妇女的歧视违反权利平等和尊重人的尊严的原则，阻碍妇女与男子平等参加本国的政治、社会、经济和文化生活，妨碍社会和家庭的繁荣发展，并使妇女更难充分发挥为国家 and 人类服务的潜力；

关心到在贫穷情况下，妇女在获得粮食、保健、教育、训练、就业和其他需要等方面，往往机会最少；

深信基于平等和正义的新的国际经济秩序的建立，将大有助于促进男女平等；

强调彻底消除种族隔离、一切形式的种族主义、种族歧视、新老殖民主义、外国侵略、外国占领和外国统治、对别国内政的干预，对于男女充分享受其权利是不可少的；

确认国际和平与安全的加强，国际紧张局势的缓和，各国不论其社会和经济制度如何彼此之间的相互合作，在严格有效的国际管制下全面彻底裁军、特别是核裁军，国与国之间关系上正义、平等和互利原则的确认，在外国和殖民统治下和外国

占领下的人民取得自决与独立权利的实现，以及对各国国家主权和领土完整的尊重，都将会促进社会进步和发展，从而有助于实现男女的完全平等；

确信一国的充分和完全的发展，世界人民的福利以及和平的事业，需要妇女与男子平等充分参加所有各方面的工作；

念及妇女对家庭的福利和社会的发展所作出的巨大贡献至今没有充分受到公认，又念及母姓的社会意义以及父母在家庭中和在养育子女方面所负的任务的社会意义，并理解到妇女不应因生育而受到歧视，因为养育子女是男女和整个社会的共同责任；

认识到为了实现男女充分的平等需要同时改变男子和妇女在社会上和家庭中的传统任务；

决心执行《消除对妇女歧视宣言》内载的各项原则，并为此目的，采取一切必要措施，消除一切形式的这种歧视及其现象。

兹协议如下：

第一部分

第一条

为本公约的目的，“对妇女的歧视”一词指基于性别而作的任何区别、排斥或限制，其影响或其目的均足以妨碍或否认妇女不论已婚未婚在男女平等的基础上认识、享有或行使在政治、经济、社会、文化、公民或任何其他方面的人权和基本自由。

第二条

缔约各国谴责对妇女一切形式的歧视，协议立即用一切适当办法，推行政策，消除对妇女的歧视。为此目的，承担：

- (a) 男女平等的原则如尚未列入本国宪法或其他有关法律者，应将其列入，并以法律或其他适当方法，保证实现这项原则；
- (b) 采取适当立法和其他措施，包括适当时采取制裁，禁止对妇女的一切歧视；
- (c) 为妇女与男子平等的权利确立法律保护，通过各国的主管法庭及其他公共机构，保证切实保护妇女不受任何歧视；
- (d) 不采取任何歧视妇女的行为或作法，并保证公共当局和公共机构的行动都不违背这项义务；

- (e) 应采取一切适当措施，消除任何个人、组织或企业对妇女的歧视；
- (f) 应采取一切适当措施，包括制定法律，以修改或废除构成对妇女歧视的现行法律、规章、习俗和惯例；
- (g) 同意废止本国刑法内构成对妇女歧视的一切规定。

第三条

缔约各国应承担在所有领域，特别是在政治、社会、经济、文化领域，采取一切适当措施，包括制定法律，保证妇女得到充分发展和进步，其目的是为确保她们在与男子平等的基础上，行使和享有人权和基本自由。

第四条

1. 缔约各国为加速实现男女事实上的平等而采取的暂行特别措施，不得视为本公约所指的歧视，亦不得因此导致维持不平等或分别的标准；这些措施应在男女机会和待遇平等的目的达到之后，停止采用。

2. 缔约各国为保护母性而采取的特别措施，包括本公约所列各项措施，不得视为歧视。

第五条

缔约各国应采取一切适当措施：

- (a) 改变男女的社会和文化行为模式，以消除基于性别而分尊卑观念或基于男女定型任务的偏见、习俗和一切其他作法；
- (b) 保证家庭教育应包括正确了解母性的社会功能和确认教养子女是父母的共同责任，但了解到在任何情况下应首先考虑子女的利益。

第六条

缔约各国应采取一切适当措施，包括制定法律，以禁止一切形式贩卖妇女和强迫妇女卖淫对她们进行剥削的行为。

及相应地修改教学方法；

行男女同校和其他有助于实现这个目的教育形式，并特别应修订教科书和课程以

(c) 为消除在各级和各种方式的教育中对男女任务的任何定型观念，应鼓励实

各种职业训练方面，都应保证这种平等；

文凭的取得，条件相同。在学前教育、普通教育、技术、专业和高等技术教育以及

(a) 在各类教育机构，不论其在农村或城市，职业和行业辅导、学习的机会和

行与男子平等的权利，特别是在男女平等的基础上保证；

缔约各国应采取一切适当措施以消除对妇女的歧视，并保证妇女在教育方面享

第十条

第三部分

2. 缔约各国在关于子女的国际籍方面，应给予妇女与男子平等的权利。

使她成为无国籍人，或把丈夫的国际籍强加于她。

特别保证，与外国人结婚或订婚如存续期间丈夫改变国籍均不当然改变妻子的国籍，

1. 缔约各国应给予妇女与男子有取得、改变或保留国籍的同等权利。它们应

第九条

有机会在国际上代表本国政府参加各国际组织的工作。

缔约各国应采取一切适当措施，保证妇女在与男子平等不受任何歧视的条件下，

第八条

(c) 参加有关本国公众和政治事务的非政府组织和协会；

(b) 参加政府政策的制订及其执行，并担任各级政府公职，执行一切公务；

(a) 在一切选举和公民投票中有选举权，并在一切民选机构有被选举权；

特别应保证妇女在与男子平等的条件下；

缔约各国应采取一切适当措施，消除在本国政治和公众事务中对妇女的歧视，

第七条

第二部分

- (d) 领受奖学金和其他研究补助金的机会相同；
- (e) 接受成人教育、包括成人识字和实用识字教育的机会相同，特别是为了尽早缩短男女之间存在的教育水平上的一切差距；
- (f) 减少女生退学率，并为离校过早的少女和妇女办理种种方案；
- (g) 积极参加运动和体育的机会相同；
- (h) 有接受特殊教育性辅导的机会，以保障家庭健康和幸福，包括关于计划生育的知识和辅导在内。

第十一条

1. 缔约各国应采取一切适当措施，消除在就业方面对妇女的歧视，以保证她们在男女平等的基础上享有相同权利，特别是：

- (a) 人人有不可剥夺的工作权利；
- (b) 享有相同就业机会的权利，包括在就业方面相同的甄选标准；
- (c) 享有自由选择专业和职业，提升和工作保障，一切服务福利和条件，接受职业训练和再训练，包括实习训练、高等职业训练和经常训练的权利；
- (d) 同样价值的工作享有同等报酬包括福利和享有平等待遇的权利，在评定工作的表现方面，享有平等待遇的权利；
- (e) 享有社会保障的权利，特别是在退休、失业、疾病、残废和老年或在其他丧失工作能力的情情况下，以及享有带薪假的权利；
- (f) 在工作条件中享有健康和安全保障，包括保障生育机能的权利。

2. 缔约各国为使妇女不致因结婚或生育而受歧视，又为保障其有效的工作权利起见，应采取适当措施：

- (a) 禁止以怀孕或产假为理由予以解雇，以及以婚姻状况为理由予以解雇的歧视，违反规定者得受处分；
- (b) 实施带薪产假或具有同等社会福利的产假，不丧失原有工作、年资或社会津贴；
- (c) 鼓励提供必要的辅助性社会服务，特别是通过促进建立和发展托儿设施系统，使父母得以兼顾家庭义务和工作责任并参与公共事务；
- (d) 对于怀孕期间从事确实有害于健康的工作的妇女，给予特别保护。

3. 应参照科技知识, 定期审查与本条所包括的内容有关的保护性法律, 必要时应加以修订、废止或推广。

第十二条

1. 缔约各国应采取一切适当措施以消除在保健方面对妇女的歧视, 保证她们在男女平等的基础上取得各种保健服务, 包括有关计划生育的保健服务。

2. 尽管有本条第1款的规定, 缔约各国应保证为妇女提供有关怀孕、分娩和产后期间的适当服务, 于必要时给予免费服务, 并保证在怀孕和哺乳期间得到充分营养。

第十三条

缔约各国应采取一切适当措施以消除在经济和社会生活的其他方面对妇女的歧视, 保证她们在男女平等的基础上有相同权利, 特别是:

- (a) 领取家属津贴的权利;
- (b) 银行贷款、抵押和其他形式的金融信贷的权利;
- (c) 参与娱乐活动、运动和文化生活所有各方面的权利。

第十四条

1. 缔约各国应考虑到农村妇女面对的特殊问题和她们对家庭生计包括她们在经济体系中无金钱交易的部门的工作方面所发挥的重要作用, 并应采取一切适当措施, 保证对农村地区妇女适用本公约的各项规定。

2. 缔约各国应采取一切适当措施以消除对农村地区妇女的歧视, 保证她们在男女平等的基础上参与农村发展并受其益惠, 尤其是保证她们有权:

- (a) 充分参与各级发展规划的拟订和执行工作;
- (b) 有权利用充分的保健设施, 包括计划生育方面的知识、辅导和服务;
- (c) 从社会保障方案直接受益;
- (d) 接受各种正式和非正式的训练和教育, 包括实用识字的训练和教育在内, 以及除了别的以外, 享受一切社区服务和推广服务的益惠, 以提高她们的技术熟练程度;

- (e) 组织自助团体和合作社，以通过受雇和自雇的途径取得平等的经济机会；
- (f) 参加一切社区活动；
- (g) 有机会取得农业信贷，利用销售设施，获得适当技术，并在土地改革和土地垦殖计划方面享有平等待遇；
- (h) 享受适当的生活条件，特别是在住房、卫生、水电供应、交通和通讯方面。

第四部分

第十五条

1. 缔约各国应给予男女在法律面前平等的地位。

2. 缔约各国应在公民事务上，给予妇女与男子同等的法律行为能力，以及行使这种行为能力的相同机会。特别应给予妇女签订合同和管理财产的平等权利，并在法院和法庭诉讼的各个阶段给予平等待遇。

3. 缔约各国同意，旨在限制妇女法律行为能力的所有合同和其他任何具有法律效力的私人文书，应一律视为无效。

4. 缔约各国在有关人身移动和自由择居的法律方面，应给予男女相同的权利。

第十六条

1. 缔约各国应采取一切适当措施，消除在有关婚姻和家庭关系的一切事项上对妇女的歧视，并特别应保证她们在男女平等的基础上：

(a) 有相同的缔婚权利；

(b) 有相同的自由选择配偶和非经本人自由表示、完全同意不缔婚约的权利；

(c) 在婚姻存续期间以及解除婚姻关系时，有相同的权利和义务；

(d) 不论婚姻状况如何，在有关子女的事务上，作为父母亲有相同的权利和义务。但在任何情形下，均应以子女的利益为重；

(e) 有相同的权利自由负责地决定子女人数和生育间隔，并有机会获得使她们能够行使这种权利的知识、教育和方法；

(f) 在监护、看管、受托和收养子女或类似的制度方面，如果国家法规有这些观念的话，有相同的权利和义务。但在任何情形下，均应以子女的利益为重；

(g) 夫妻有相同的个人权利，包括选择姓氏、专业和职业的权利；

- (ii) 配偶双方在财产的所有、取得、经营、管理、享有、处置方面，不论是无条件的或是收价报酬的，都具有相同的权利。
2. 童年订婚和童婚应不具法律效力，并应采取一切必要行动，包括制订法律，规定结婚最低年龄，并规定婚姻必须向正式登记机构登记。

第五部分

第十七条

1. 为审查执行本公约所取得的进展起见，应设立一个消除对妇女歧视委员会（以下简称委员会），由在本公约所适用的领域方面德高望重和有能力的专家组成，其人数在本公约开始生效时为十八人，到第三十五个缔约国批准或加入后为二十三人。这些专家应由缔约国各自其国民中选出，以个人资格任职，选举时须顾及公平地域分配原则及不同文化形式与各主要法系的代表性。

2. 委员会应以无记名投票方式自缔约各国提名的名单中选出。每一缔约国得自本国国民中提名一人候选。

3. 第一次选举应自本公约生效之日起六个月后举行。联合国秘书长应于每次举行选举之日至少三个月前函请缔约各国于两个月内提出其所提名之人的姓名。秘书长应将所有如此提名的人员依英文字母次序，编成名单，注明推荐此等人员的缔约国，分送缔约各国。

4. 委员会成员的选举应在秘书长于联合国总部召开的缔约国会议中举行。该会议以三分之二缔约国为法定人数，凡得票最多且占出席及投票缔约国代表绝对多数票者当选为委员会委员。

5. 委员会委员任期四年。但第一次选举产生的委员中，九人的任期应于两年终了时届满，第一次选举后，此九人的姓名应立即由委员会主席抽签决定。

6. 在第三十五个国家批准或加入本公约后，委员会将按照本条第2、3、4款增选五名委员，其中两名委员任期为两年，其名单由委员会主席抽签决定。

7. 临时出缺时，其专家不复担任委员会委员的缔约国，应自其国民中指派另专家，经委员会核可后，填补空缺。

8. 鉴于委员会责任的重要性，委员会委员应经联合国大会批准后，从联合国资源中按照大会可能决定的规定和条件取得报酬。

9. 联合国秘书长应提供必需的工作人员和设备，以便委员会按本公约规定有效地履行其职务。

第十八条

1. 缔约各国应就本国为使本公约各项规定生效所通过的立法、司法、行政其他措施以及所取得的进展，向联合国秘书长提出报告，供委员会审议：

- (a) 在公约对本国生效后一年内提出，并且
 - (b) 自此以后，至少每四年并随时在委员会的请求下提出。
2. 报告中得指出影响本公约规定义务的履行的各种因素和困难。

第十九条

1. 委员会应自行制订其议事规则。
2. 委员会应自行选举主席团成员，任期两年。

第二十条

1. 委员会一般应每年召开为期不超过两星期的会议以审议按照本公约第十八条规定提出的报告。

2. 委员会会议通常在联合国总部或在委员会决定的任何其他方便地点举行。

第二十一条

1. 委员会应就其活动，通过经济及社会理事会，每年向联合国大会提出报告，并可根据对所收到缔约各国的报告和资料的审查结果，提出意见和一般性建议。这些意见和一般性建议，应连同缔约各国可能提出的评论载入委员会所提出的报告中。

2. 秘书长应将委员会的报告转送妇女地位委员会，供其参考。

第二十二条

各专门机构对属于其工作范围内的本公约各项规定，有权派代表出席关于其执行情况的审议。委员会可邀请各专门机构就在其工作范围内各个领域对本公约的执行情况提出报告。

第六部分

第二十三条

- (c) 缔约各国的法律；或
- (d) 对该国生效的任何其他国际公约、条约或协定，

如载有对实现男女平等更为有利的任何规定，其效力不得受本公约的任务规定的影

第二十四条

缔约各国承担在国家一级采取一切必要措施，以充分实现本公约承认的各项权利。

第二十五条

1. 本公约开放给所有国家签署。
2. 指定联合国秘书长为本公约的受托人。
3. 本公约须经批准，批准书交存联合国秘书长。
4. 本公约开放给所有国家加入，加入书交存联合国秘书长后开始生效。

第二十六条

1. 任何缔约国可以随时向联合国秘书长提出书面通知，请求修正本公约。
2. 联合国大会对此项请求，应决定所须采取的步骤。

第二十七条

1. 本公约自第二十份批准书或加入书交存联合国秘书长之日后第三十天开始生效。

2. 在第二十份批准书或加入书交存后，本公约对于批准或加入本公约的每一国家，自该国交存其批准书或加入书之日后第三十天开始生效。

第二十八条

1. 联合国秘书长应接受各国在批准或加入时提出的保留，并分发给所有国家。
2. 不得提出与本公约目的和宗旨抵触的保留。

3. 缔约国可以随时向联合国秘书长提出通知，请求撤销保留，并由他将此项通知通知全体国家。通知收到后，当日生效。

第二十九条

1. 两个或两个以上的缔约国之间关于本公约的解释或适用方面的任何争端，如不能谈判解决，经缔约国一方要求，应交付仲裁。如果自要求仲裁之日起六个月内，当事各方不能就仲裁的组成达成协议，任何一方得依照《国际法院规约》提出请求，将争端提交国际法院审理。

2. 每一个缔约国在签署或批准本公约或加入本公约时，得声明本国不受本条第1款的约束，其他缔约国对于作出这项保留的任何缔约国，也不受该款的约束。

3. 依照本条第2款的规定作出保留的任何缔约国，得随时通知联合国秘书长撤回该项保留。

第三十条

本公约的阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力，均应交存联合国秘书长。

下列署名的全权代表，在本公约之末签名，以昭信守。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ О ЛИКВИДАЦИИ ВСЕХ ФОРМ ДИСКРИМИНАЦИИ В ОТНОШЕНИИ ЖЕНЩИН

Государства-участники настоящей Конвенции,

учитывая, что Устав Организации Объединенных Наций вновь утвердил веру в основные права человека, в достоинство и ценность человеческой личности и в равноправие мужчин и женщин,

учитывая, что Всеобщая декларация прав человека подтверждает принцип недопущения дискриминации и провозглашает, что все люди рождаются свободными и равными в своем достоинстве и правах и что каждый человек должен обладать всеми правами и всеми свободами, провозглашенными в ней, без какого-либо различия, в том числе различия в отношении пола,

учитывая, что на государства-участники Международных пактов о правах человека возлагается обязанность обеспечить равное для мужчин и женщин право пользования всеми экономическими, социальными, культурными, гражданскими и политическими правами,

принимая во внимание международные конвенции, заключенные под эгидой Организации Объединенных Наций и специализированных учреждений в целях содействия равноправию мужчин и женщин,

учитывая также резолюции, декларации и рекомендации, принятые Организацией Объединенных Наций и специализированными учреждениями в целях содействия равноправию мужчин и женщин,

будучи, однако, озабочены тем, что, несмотря на эти различные документы, по-прежнему имеет место значительная дискриминация в отношении женщин,

напоминая, что дискриминация женщин нарушает принципы равноправия и уважения человеческого достоинства, препятствует участию женщины наравне с мужчиной в политической, социальной, экономической и культурной жизни своей страны, мешает росту благосостояния общества и семьи и еще больше затрудняет полное раскрытие возможностей женщин на благо своих стран и человечества,

будучи озабочены тем, что в условиях нищеты женщины имеют наименьший доступ к продовольствию, здравоохранению, образованию, профессиональной подготовке и возможностям для трудоустройства, а также к другим потребностям,

будучи убеждены, что установление нового международного экономического порядка, основанного на равенстве и справедливости, будет значительно способствовать обеспечению равенства между мужчинами и женщинами,

подчеркивая, что ликвидация апартеида, всех форм расизма, расовой дискриминации, колониализма, неоколониализма, агрессии, иностранной оккупации и господства и вмешательства во внутренние дела государств является необходимой для полного осуществления прав мужчин и женщин,

подтверждая, что укрепление международного мира и безопасности, ослабление международной напряженности, взаимное сотрудничество между всеми государствами независимо от их социальных и экономических систем, всеобщее и полное разоружение и в особенности ядерное разоружение под строгим и эффективным международным контролем, утверждение принципов справедливости, равенства и взаимной выгоды в отношениях между странами и осуществление права народов, находящихся под иностранным и колониальным господством и иностранной оккупацией, на самоопределение и независимость, а также уважение национального суверенитета и территориальной целостности государств будут содействовать социальному прогрессу и развитию и, как следствие этого, будут способствовать достижению полного равенства между мужчинами и женщинами,

будучи убеждены в том, что полное развитие страны, благосостояние всего мира и дело мира требуют максимального участия женщин наравне с мужчинами во всех областях,

учитывая значение вклада женщин в благосостояние семьи и в развитие общества, до сих пор не получившего полного признания, социальное значение материнства и роли обоих родителей в семье и в воспитании детей и сознавая, что роль женщины в продолжении рода не должна быть причиной дискриминации, поскольку воспитание детей требует совместной ответственности мужчин и женщин и всего общества в целом,

признавая, что для достижения полного равенства между мужчинами и женщинами необходимо изменить традиционную роль как мужчин, так и женщин в обществе и в семье,

преисполненные решимости осуществить принципы, провозглашенные в Декларации о ликвидации дискриминации в отношении женщин, и для этой цели принять меры, необходимые для ликвидации такой дискриминации во всех ее формах и проявлениях,

согласились о нижеследующем:

ЧАСТЬ I

Статья 1. Для целей настоящей Конвенции понятие «дискриминация в отношении женщин» означает любое различие, исключение или ограничение по признаку пола, которое направлено на ослабление или сводит на нет признание, пользование или осуществление женщинами, независимо от их семейного положения, на основе равноправия мужчин и женщин, прав человека и основных свобод в политической, экономической, социальной, культурной, гражданской или любой другой области.

Статья 2. Государства-участники осуждают дискриминацию в отношении женщин во всех ее формах, соглашаются безотлагательно всеми соответствующими способами проводить политику ликвидации дискриминации в отношении женщин и с этой целью обязуются:

- a) включить принцип равноправия мужчин и женщин в свои национальные конституции или другое соответствующее законодательство, если это еще не было сделано, и обеспечить с помощью закона и других соответствующих средств практическое осуществление этого принципа;

- b) принимать соответствующие законодательные и другие меры, включая санкции, там, где это необходимо, запрещающие всякую дискриминацию в отношении женщин;
- c) установить юридическую защиту прав женщин на равной основе с мужчинами и обеспечить с помощью компетентных национальных судов и других государственных учреждений эффективную защиту женщин против любого акта дискриминации;
- d) воздерживаться от совершения каких-либо дискриминационных актов или действий в отношении женщин и гарантировать, что государственные органы и учреждения будут действовать в соответствии с этим обязательством;
- e) принимать все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин со стороны какого-либо лица, организации или предприятия;
- f) принимать все соответствующие меры, включая законодательные, для изменения или отмены действующих законов, постановлений, обычаев и практики, которые представляют собой дискриминацию в отношении женщин;
- g) отменить все положения своего уголовного законодательства, которые представляют собой дискриминацию в отношении женщин.

Статья 3. Государства-участники принимают во всех областях, и в частности в политической, социальной, экономической и культурной областях, все соответствующие меры, включая законодательные, для обеспечения всестороннего развития и прогресса женщин, с тем чтобы гарантировать им осуществление и пользование правами человека и основными свободами на основе равенства с мужчинами.

Статья 4. 1. Принятие государствами-участниками временных специальных мер, направленных на ускорение установления фактического равенства между мужчинами и женщинами, не считается, как это определяется настоящей Конвенцией, дискриминационным, однако оно ни в коей мере не должно влечь за собой сохранение неравноправных или дифференцированных стандартов; эти меры должны быть отменены, когда будут достигнуты цели равенства возможностей и равноправного отношения.

2. Принятие государствами-участниками специальных мер, направленных на охрану материнства, включая меры, содержащиеся в настоящей Конвенции, не считается дискриминационным.

Статья 5. Государства-участники принимают все соответствующие меры с целью:

- a) изменить социальные и культурные модели поведения мужчин и женщин с целью достижения искоренения предрассудков и упразднения обычаев и всей прочей практики, которые основаны на идее неполноценности или превосходства одного из полов или стереотипности роли мужчин и женщин;
- b) обеспечить, чтобы семейное воспитание включало в себя правильное понимание материнства как социальной функции и признание общей ответственности мужчин и женщин за воспитание и развитие своих детей при условии, что во всех случаях интересы детей являются преобладающими.

Статья 6. Государства-участники принимают все соответствующие меры, включая законодательные, для пресечения всех видов торговли женщинами и эксплуатации проституции женщин.

ЧАСТЬ II

Статья 7. Государства-участники принимают все соответствующие меры по ликвидации дискриминации в отношении женщин в политической и общественной жизни страны и, в частности, обеспечивают женщинам на равных условиях с мужчинами право:

- a) голосовать на всех выборах и публичных референдумах и избираться во все публично избираемые органы;
- b) участвовать в формулировании и осуществлении политики правительства и занимать государственные посты, а также осуществлять все государственные функции на всех уровнях государственного управления;
- c) принимать участие в деятельности неправительственных организаций и ассоциаций, занимающихся проблемами общественной и политической жизни страны.

Статья 8. Государства-участники принимают все соответствующие меры, чтобы обеспечить женщинам возможность на равных условиях с мужчинами и без какой-либо дискриминации представлять свои правительства на международном уровне и участвовать в работе международных организаций.

Статья 9. 1. Государства-участники предоставляют женщинам равные с мужчинами права в отношении приобретения, изменения или сохранения их гражданства. Они, в частности, обеспечивают, что ни вступление в брак с иностранцем, ни изменение гражданства мужа во время брака не влекут за собой автоматического изменения гражданства жены, не превращают ее в лицо без гражданства и не могут заставить ее принять гражданство мужа.

2. Государства-участники предоставляют женщинам равные с мужчинами права в отношении гражданства их детей.

ЧАСТЬ III

Статья 10. Государства-участники принимают все соответствующие меры для того, чтобы ликвидировать дискриминацию в отношении женщин, с тем чтобы обеспечить им равные права с мужчинами в области образования и, в частности, обеспечить на основе равенства мужчин и женщин:

- a) одинаковые условия для ориентации в выборе профессии или специальности, для доступа к образованию и получению дипломов в учебных заведениях всех категорий как в сельских, так в городских районах; это равенство обеспечивается в дошкольном, общем, специальном и высшем техническом образовании, а также во всех видах профессиональной подготовки;
- b) доступ к одинаковым программам обучения, одинаковым экзаменам, преподавательскому составу одинаковой квалификации, школьным помещениям и оборудованию равного качества;
- c) устранение любой стереотипной концепции роли мужчин и женщин на всех уровнях и во всех формах обучения путем поощрения совместного обуче-

ния и других видов обучения, которые будут содействовать достижению этой цели, и, в частности, путем пересмотра учебных пособий и школьных программ и адаптации методов обучения;

- d) одинаковые возможности получения стипендий и других пособий на образовании;
- e) одинаковые возможности доступа к программам продолжения образования, включая программы распространения грамотности среди взрослых и программы функциональной грамотности, направленные, в частности, на сокращение как можно скорее любого разрыва в знаниях мужчин и женщин;
- f) сокращение числа девушек, не заканчивающих школы, и разработку программ для девушек и женщин, преждевременно покинувших школу;
- g) одинаковые возможности активно участвовать в занятиях спортом и физической подготовкой;
- h) доступ к специальной информации образовательного характера в целях содействия обеспечению здоровья и благосостояния семей, включая информацию и консультации о планировании размера семьи.

Статья 11. 1. Государства-участники принимают все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин в области занятости, с тем чтобы обеспечить на основе равенства мужчин и женщин равные права, в частности:

- a) право на труд как неотъемлемое право всех людей;
- b) право на одинаковые возможности при найме на работу, в том числе применение одинаковых критериев отбора при найме;
- c) право на свободный выбор профессии или рода работы, на продвижение в должности и гарантию занятости, а также на пользование всеми льготами и условиями работы, на получение профессиональной подготовки и переподготовки, включая ученичество, профессиональную подготовку повышенного уровня и регулярную переподготовку;
- d) право на равное вознаграждение, включая получение льгот, на равные условия в отношении труда равной ценности, а также на равный подход к оценке качества работы;
- e) право на социальное обеспечение, в частности в случае ухода на пенсию, безработицы, болезни, инвалидности, по старости и в других случаях потери трудоспособности, а также право на оплачиваемый отпуск;
- f) право на охрану здоровья и безопасные условия труда, в том числе по сохранению функции продолжения рода.

2. Для предупреждения дискриминации в отношении женщин по причине замужества или материнства и гарантирования им эффективного права на труд государства-участники принимают соответствующие меры для того, чтобы:

- a) запретить, под угрозой применения санкций, увольнение с работы на основании беременности или отпуска по беременности и родам или дискриминацию ввиду семейного положения при увольнении;
- b) ввести оплачиваемые отпуска или отпуска с сопоставимыми социальными пособиями по беременности и родам без утраты прежнего места работы, старшинства или социальных пособий;

- c) поощрять предоставление необходимых дополнительных социальных услуг, с тем чтобы позволить родителям совмещать выполнение семейных обязанностей с трудовой деятельностью и участием в общественной жизни, в частности посредством создания и расширения сети учреждений по уходу за детьми;
- d) обеспечивать женщинам особую защиту в период беременности на тех видах работ, вредность которых для их здоровья доказана.

3. Законодательство, касающееся защиты прав, затрагиваемых в настоящей статье, периодически рассматривается в свете научно-технических знаний, а также пересматривается, отменяется или расширяется, насколько это необходимо.

Статья 12. 1. Государства-участники принимают все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин в области здравоохранения, с тем чтобы обеспечить на основе равенства мужчин и женщин доступ к медицинскому обслуживанию, в частности в том, что касается планирования размера семьи.

2. Наряду с положениями пункта 1 этой статьи государства-участники обеспечивают женщинам соответствующее обслуживание в период беременности, родов и послеродовой период, предоставляя, когда это необходимо, бесплатные услуги, а также соответствующее питание в период беременности и кормления.

Статья 13. Государства-участники принимают все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин в других областях экономической и социальной жизни, с тем чтобы обеспечить на основе равенства мужчин и женщин равные права, в частности:

- a) право на семейные пособия;
- b) право на получение займов, ссуд под недвижимость и других форм финансового кредита;
- c) право участвовать в мероприятиях, связанных с отдыхом, занятиях спортом и во всех областях культурной жизни.

Статья 14. 1. Государства-участники принимают во внимание особые проблемы, с которыми сталкиваются женщины, проживающие в сельской местности, и значительную роль, которую они играют в обеспечении экономического благосостояния своих семей, в том числе их деятельность в нетоварных отраслях хозяйства, и принимают все соответствующие меры для обеспечения применения положений этой Конвенции к женщинам, проживающим в сельской местности.

2. Государства-участники принимают все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин в сельских районах, с тем чтобы обеспечить на основе равенства мужчин и женщин их участие в развитии сельских районов и в получении выгод от такого развития и, в частности, обеспечивают таким женщинам право:

- a) участвовать в разработке и осуществлении планов развития на всех уровнях;

- b) на доступ к соответствующему медицинскому обслуживанию, включая информацию, консультации и обслуживание по вопросам планирования размера семьи;
- c) непосредственно пользоваться благами программ социального страхования;
- d) получать все виды подготовки и формального и неформального образования, включая функциональную грамотность, а также пользоваться услугами всех средств общинного обслуживания, консультативных служб по сельскохозяйственным вопросам, в частности для повышения их технического уровня;
- e) организовать группы самопомощи и кооперативы, с тем чтобы обеспечить равный доступ к экономическим возможностям посредством работы по найму или независимой трудовой деятельности;
- f) участвовать во всех видах коллективной деятельности;
- g) на доступ к сельскохозяйственным кредитам и займам, системе сбыта, соответствующей технологии и на равный статус в земельных и аграрных реформах, а также в планах переселения земель;
- h) пользоваться надлежащими условиями жизни, особенно жилищными условиями, санитарными услугами, электро- и водоснабжением, а также транспортом и средствами связи.

ЧАСТЬ IV

Статья 15. 1. Государства-участники признают за женщинами равенство с мужчинами перед законом.

2. Государства-участники предоставляют женщинам одинаковую с мужчинами гражданскую правоспособность и одинаковые возможности ее реализации. Они, в частности, обеспечивают им равные права при заключении договоров и управлении имуществом, а также равное отношение к ним на всех этапах разбирательства в судах и трибуналах.

3. Государства-участники соглашаются, что все договоры и все другие частные документы любого рода, имеющие своим правовым последствием ограничение правоспособности женщин, считаются недействительными.

4. Государства-участники предоставляют мужчинам и женщинам одинаковые права в отношении законодательства, касающегося передвижения лиц и свободы выбора места проживания и местожительства.

Статья 16. 1. Государства-участники принимают все соответствующие меры для ликвидации дискриминации в отношении женщин во всех вопросах, касающихся брака и семейных отношений, и, в частности, обеспечивают на основе равенства мужчин и женщин:

- a) одинаковые права на вступление в брак;
- b) одинаковые права на свободный выбор супруга и на вступление в брак только со своего свободного и полного согласия;
- c) одинаковые права и обязанности в период брака и при его расторжении;
- d) одинаковые права и обязанности мужчин и женщин как родителей, независимо от их семейного положения, в вопросах, касающихся их детей; во всех случаях интересы детей являются преобладающими;

- е) одинаковые права свободно и ответственно решать вопрос о числе детей и промежутках между их рожденьями и иметь доступ к информации, образованию, а также средствам, которые позволяют им осуществлять это право;
- ф) одинаковые права и обязанности быть опекунами, попечителями, доверителями и усыновителями детей или осуществлять аналогичные функции, когда они предусмотрены национальным законодательством; во всех случаях интересы детей являются преобладающими;
- г) равные личные права мужа и жены, в том числе право выбора фамилии, профессии и занятия;
- h) равные права супругов в отношении владения, приобретения, управления, пользования и распоряжения имуществом как бесплатно, так и за плату.

2. Обручение и брак ребенка не имеют юридической силы, и принимаются все необходимые меры, включая законодательные, с целью определения минимального брачного возраста и обязательной регистрации браков в актах гражданского состояния.

ЧАСТЬ V

Статья 17. 1. Для рассмотрения хода осуществления настоящей Конвенции учреждается Комитет по ликвидации дискриминации в отношении женщин (далее именуемый Комитет), состоящий в момент вступления Конвенции в силу из восемнадцати, а после ее ратификации или присоединения к ней тридцать пятого государства-участника, из двадцати трех экспертов, обладающих высокими моральными качествами и компетентностью в области, охватываемой настоящей Конвенцией. Эти эксперты избираются государствами-участниками из числа своих граждан и выступают в своем личном качестве, при этом учитывается справедливое географическое распределение и представительство различных форм цивилизации, а также основных правовых систем.

2. Члены Комитета избираются тайным голосованием из числа внесенных в список лиц, выдвинутых государствами-участниками. Каждое государство-участник может выдвинуть одно лицо из числа своих граждан.

3. Первоначальные выборы проводятся через шесть месяцев со дня вступления в силу настоящей Конвенции. По меньшей мере за три месяца до срока проведения каждых выборов Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций направляет государствам-участникам письмо с предложением представить свои кандидатуры в течение двух месяцев. Генеральный секретарь готовит список, в котором в алфавитном порядке внесены все выдвинутые таким образом лица с указанием государств-участников, которые выдвинули их, и представляет этот список государствам-участникам.

4. Выборы членов Комитета проводятся на заседании государств-участников, созываемом Генеральным секретарем в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций. На этом заседании, на котором две трети государств-участников составляют кворум, лицами, выбранными в Комитет, считаются те кандидаты, которые получают наибольшее число голосов и абсолютное большинство голосов представителей государств-участников, присутствующих и принимающих участие в голосовании.

5. Члены Комитета избираются на четырехлетний срок. Однако срок полномочий девяти членов, избранных на первых выборах, истекает по прошествии двух лет; сразу же после проведения первых выборов фамилии этих девяти членов выбираются по жребию Председателем Комитета.

6. Избрание пяти дополнительных членов Комитета проводится в соответствии с положениями пунктов 2, 3 и 4 этой статьи после ратификации или присоединения к Конвенции тридцать пятого государства. Срок полномочий двух дополнительных членов, избранных таким образом, истекает по прошествии двух лет; фамилии этих двух членов выбираются по жребию Председателем Комитета.

7. Для заполнения непредвиденных вакансий государство-участник, эксперт которого прекратил функционировать в качестве члена Комитета, назначает другого эксперта из числа своих граждан при условии одобрения Комитетом.

8. Члены Комитета получают утверждаемое Генеральной Ассамблеей вознаграждение из средств Организации Объединенных Наций в порядке и на условиях, устанавливаемых Ассамблеей с учетом важности обязанностей Комитета.

9. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций предоставляет необходимый персонал и материальные средства для эффективного осуществления функций Комитета в соответствии с настоящей Конвенцией.

Статья 18. 1. Государства-участники обязуются представлять Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций для рассмотрения Комитетом доклад о законодательных, судебных, административных или других мерах, принятых ими для выполнения положений настоящей Конвенции, и о прогрессе, достигнутом в этой связи:

- a) в течение одного года со дня вступления настоящей Конвенции в силу для заинтересованного государства; и
- b) после этого по крайней мере через каждые четыре года и далее тогда, когда об этом запросит Комитет.

2. В докладах могут указываться факторы и трудности, влияющие на степень выполнения обязательств по настоящей Конвенции.

Статья 19. 1. Комитет утверждает свои собственные правила процедуры.

2. Комитет избирает своих должностных лиц на двухлетний срок.

Статья 20. 1. Комитет ежегодно проводит заседания, как правило, в течение периода, не превышающего двух недель, с целью рассмотрения докладов, представленных в соответствии со статьей 18 настоящей Конвенции.

2. Заседания Комитета, как правило, проводятся в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций или в любом ином подходящем месте, определенном Комитетом.

Статья 21. 1. Комитет ежегодно через Экономический и Социальный Совет представляет доклад Генеральной Ассамблее Организации Объединенных Наций о своей деятельности и может вносить предложения и рекомендации общего характера, основанные на изучении докладов и информации,

полученных от государств-участников. Такие предложения и рекомендации общего характера включаются в доклад Комитета наряду с замечаниями государств-участников, если таковые имеются.

2. Генеральный секретарь препровождает доклады Комитета Комиссии по положению женщин для ее информации.

Статья 22. Специализированные учреждения имеют право быть представленными при рассмотрении вопросов об осуществлении таких положений настоящей Конвенции, которые входят в сферу их деятельности. Комитет может предложить специализированным учреждениям представить доклады об осуществлении Конвенции и областях, входящих в сферу их деятельности.

ЧАСТЬ VI

Статья 23. Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает какие-либо более способствующие достижению равноправия между мужчинами и женщинами положения, которые могут содержаться:

- a) в законодательстве государства-участника; или
- b) в какой либо другой международной конвенции, договоре или соглашении, имеющих силу для такого государства.

Статья 24. Государства-участники обязуются принимать все необходимые меры на национальном уровне для достижения полной реализации прав, признанных в настоящей Конвенции.

Статья 25. 1. Настоящая Конвенция открыта для подписания ее всеми государствами.

2. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций назначается депозитарием настоящей Конвенции.

3. Настоящая Конвенция подлежит ратификации. Ратификационные грамоты сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

4. Настоящая Конвенция открыта для присоединения к ней всех государств. Присоединение осуществляется путем сдачи документа о присоединении на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 26. 1. Просьба о пересмотре настоящей Конвенции может быть представлена в любое время любым из государств-участников путем письменного сообщения на имя Генерального секретаря Организации Объединенных Наций.

2. Генеральная Ассамблея Организации Объединенных Наций, если она признает необходимым принятие каких-либо мер, принимает решение о том, какие именно меры необходимо принять в отношении такой просьбы.

Статья 27. 1. Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций двадцатой ратификационной грамоты или документа о присоединении.

2. Для каждого государства, которое ратифицирует настоящую Конвенцию или присоединяется к ней после сдачи на хранение двадцатой ратификационной грамоты или документа о присоединении, настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение его ратификационной грамоты или документа о присоединении.

Статья 28. 1. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций получает и рассылает всем государствам текст оговорок, сделанных государствами в момент ратификации или присоединения.

2. Оговорка, не совместимая с целями и задачами настоящей Конвенции, не допускается.

3. Оговорки могут быть сняты в любое время путем соответствующего уведомления, направленного на имя Генерального секретаря, который затем сообщает об этом всем государствам-участникам. Такое уведомление вступает в силу со дня его получения.

Статья 29. 1. Любой спор между двумя или несколькими государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции, не решенный путем переговоров, передается по просьбе одной из сторон на арбитражное разбирательство. Если в течение шести месяцев с момента подачи заявления об арбитражном разбирательстве сторонам не удалось прийти к согласию относительно организации арбитражного разбирательства, любая из этих сторон может передать данный спор в Международный Суд путем подачи заявления в соответствии со Статутом Суда.

2. Каждое государство-участник может во время подписания или ратификации настоящей Конвенции или присоединения к ней заявить о том, что оно не считает себя связанным обязательствами, содержащимися в пункте 1 этой статьи. Другие государства-участники не несут обязательств, вытекающих из указанного пункта данной статьи, в отношении какого-либо государства-участника, сделавшего подобную оговорку.

3. Любое государство-участник, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, может в любое время снять свою оговорку путем уведомления Генерального секретаря Организации Объединенных Наций.

Статья 30. Настоящая Конвенция, тексты которой на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

В удостоверение чего нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящую Конвенцию.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN SOBRE LA ELIMINACIÓN DE TODAS LAS FORMAS DE DISCRIMINACIÓN CONTRA LA MUJER

Los Estados Partes en la presente Convención,

Considerando que la Carta de las Naciones Unidas reafirma la fe en los derechos fundamentales del hombre, en la dignidad y el valor de la persona humana y en la igualdad de derechos del hombre y la mujer,

Considerando que la Declaración Universal de Derechos Humanos reafirma el principio de la no discriminación y proclama que todos los seres humanos nacen libres e iguales en dignidad y derechos y que toda persona puede invocar todos los derechos y libertades proclamados en esa Declaración, sin distinción alguna y, por ende, sin distinción de sexo,

Considerando que los Estados Partes en los Pactos Internacionales de Derechos Humanos tienen la obligación de garantizar al hombre y la mujer la igualdad en el goce de todos los derechos económicos, sociales, culturales, civiles y políticos,

Teniendo en cuenta las convenciones internacionales concertadas bajo los auspicios de las Naciones Unidas y de los organismos especializados para favorecer la igualdad de derechos entre el hombre y la mujer,

Teniendo en cuenta asimismo las resoluciones, declaraciones y recomendaciones aprobadas por las Naciones Unidas y los organismos especializados para favorecer la igualdad de derechos entre el hombre y la mujer,

Preocupados, sin embargo, al comprobar que a pesar de estos diversos instrumentos las mujeres siguen siendo objeto de importantes discriminaciones,

Recordando que la discriminación contra la mujer viola los principios de la igualdad de derechos y del respeto de la dignidad humana, que dificulta la participación de la mujer, en las mismas condiciones que el hombre, en la vida política, social, económica y cultural de su país, que constituye un obstáculo para el aumento del bienestar de la sociedad y de la familia y que entorpece el pleno desarrollo de las posibilidades de la mujer para prestar servicio a su país y a la humanidad,

Preocupados por el hecho de que en situaciones de pobreza la mujer tiene un acceso mínimo a la alimentación, la salud, la enseñanza, la capacitación y las oportunidades de empleo, así como a la satisfacción de otras necesidades,

Convencidos de que el establecimiento del nuevo orden económico internacional basado en la equidad y la justicia contribuirá significativamente a la promoción de la igualdad entre el hombre y la mujer,

Subrayando que la eliminación del *apartheid*, de todas las formas de racismo, de discriminación racial, colonialismo, neocolonialismo, agresión, ocupación y dominación extranjeras y de la injerencia en los asuntos internos de los Estados es indispensable para el disfrute cabal de los derechos del hombre y de la mujer,

Afirmando que el fortalecimiento de la paz y la seguridad internacionales, el alivio de la tensión internacional, la cooperación mutua entre todos los Estados con independencia de sus sistemas económicos y sociales, el desarme general y completo y, en particular, el desarme nuclear bajo un control internacional estricto y efectivo, la afirmación de los principios de la justicia, la igualdad y el provecho mutuo en las

relaciones entre países y la realización del derecho de los pueblos sometidos a dominación colonial y extranjera o a ocupación extranjera a la libre determinación y la independencia, así como el respeto de la soberanía nacional y de la integridad territorial, promoverán el progreso y el desarrollo sociales y, en consecuencia, contribuirán al logro de la plena igualdad entre el hombre y la mujer,

Convencidos de que la máxima participación de la mujer, en igualdad de condiciones con el hombre, en todos los campos, es indispensable para el desarrollo pleno y completo de un país, el bienestar del mundo y la causa de la paz,

Teniendo presente el gran aporte de la mujer al bienestar de la familia y al desarrollo de la sociedad, hasta ahora no plenamente reconocido, la importancia social de la maternidad y la función de los padres en la familia y en la educación de los hijos, y conscientes de que el papel de la mujer en la procreación no debe ser causa de discriminación sino que la educación de los niños exige la responsabilidad compartida entre hombres y mujeres y la sociedad en su conjunto,

Reconociendo que para lograr la plena igualdad entre el hombre y la mujer es necesario modificar el papel tradicional tanto del hombre como de la mujer en la sociedad y en la familia,

Resueltos a aplicar los principios enunciados en la Declaración sobre la eliminación de la discriminación contra la mujer y, para ello, a adoptar las medidas necesarias a fin de suprimir esta discriminación en todas sus formas y manifestaciones,

Han convenido en lo siguiente:

PARTE I

Artículo 1. A los efectos de la presente Convención, la expresión “discriminación contra la mujer” denotará toda distinción, exclusión o restricción basada en el sexo que tenga por objeto o por resultado menoscabar o anular el reconocimiento, goce o ejercicio por la mujer, independientemente de su estado civil, sobre la base de la igualdad del hombre y la mujer, de los derechos humanos y las libertades fundamentales en las esferas política, económica, social, cultural y civil o en cualquier otra esfera.

Artículo 2. Los Estados Partes condenan la discriminación contra la mujer en todas sus formas, convienen en seguir, por todos los medios apropiados y sin dilaciones, una política encaminada a eliminar la discriminación contra la mujer y, con tal objeto, se comprometen a:

- a) Consagrar, si aún no lo han hecho, en sus constituciones nacionales y en cualquier otra legislación apropiada el principio de la igualdad del hombre y de la mujer y asegurar por ley u otros medios apropiados la realización práctica de ese principio;
- b) Adoptar medidas adecuadas, legislativas y de otro carácter, con las sanciones correspondientes, que prohíban toda discriminación contra la mujer;
- c) Establecer la protección jurídica de los derechos de la mujer sobre una base de igualdad con los del hombre y garantizar, por conducto de los tribunales nacionales o competentes y de otras instituciones públicas, la protección efectiva de la mujer contra todo acto de discriminación;

- d) Abstenerse de incurrir en todo acto o práctica de discriminación contra la mujer y velar porque las autoridades e instituciones públicas actúen de conformidad con esta obligación;
- e) Tomar todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer practicada por cualesquiera personas, organizaciones o empresas;
- f) Adoptar todas las medidas adecuadas, incluso de carácter legislativo, para modificar o derogar leyes, reglamentos, usos y prácticas que constituyan discriminación contra la mujer;
- g) Derogar todas las disposiciones penales nacionales que constituyan discriminación contra la mujer.

Artículo 3. Los Estados Partes tomarán en todas las esferas, y en particular en las esferas política, social, económica y cultural, todas las medidas apropiadas, incluso de carácter legislativo, para asegurar el pleno desarrollo y adelanto de la mujer, con el objeto de garantizarle el ejercicio y el goce de los derechos humanos y las libertades fundamentales en igualdad de condiciones con el hombre.

Artículo 4. 1. La adopción por los Estados Partes de medidas especiales de carácter temporal encaminadas a acelerar la igualdad *de facto* entre el hombre y la mujer no se considerará discriminación en la forma definida en la presente Convención, pero de ningún modo entrañará, como consecuencia, el mantenimiento de normas desiguales o separadas; estas medidas cesarán cuando se hayan alcanzado los objetivos de igualdad de oportunidad y trato.

2. La adopción por los Estados Partes de medidas especiales, incluso las contenidas en la presente Convención, encaminadas a proteger la maternidad no se considerará discriminatoria.

Artículo 5. Los Estados Partes tomarán todas las medidas apropiadas para:

- a) Modificar los patrones socioculturales de conducta de hombres y mujeres, con miras a alcanzar la eliminación de los prejuicios y las prácticas consuetudinarias y de cualquier otra índole que estén basados en la idea de la inferioridad o superioridad de cualquiera de los sexos o en funciones estereotipadas de hombres y mujeres;
- b) Garantizar que la educación familiar incluya una comprensión adecuada de la maternidad como función social y el reconocimiento de la responsabilidad común de hombres y mujeres en cuanto a la educación y al desarrollo de sus hijos, en la inteligencia de que el interés de los hijos constituirá la consideración primordial en todos los casos.

Artículo 6. Los Estados Partes tomarán todas las medidas apropiadas, incluso de carácter legislativo, para suprimir todas las formas de trata de mujeres y explotación de la prostitución de la mujer.

PARTE II

Artículo 7. Los Estados Partes tomarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer en la vida política y pública del país y, en particular, garantizarán, en igualdad de condiciones con los hombres, el derecho a:

- a) Votar en todas las elecciones y referéndums públicos y ser elegible para todos los organismos cuyos miembros sean objeto de elecciones públicas;

- b) Participar en la formulación de las políticas gubernamentales y en la ejecución de éstas, y ocupar cargos públicos y ejercer todas las funciones públicas en todos los planos gubernamentales;
- c) Participar en organizaciones y asociaciones no gubernamentales que se ocupen de la vida pública y política del país.

Artículo 8. Los Estados Partes tomarán todas las medidas apropiadas para garantizar a la mujer, en igualdad de condiciones con el hombre y sin discriminación alguna, la oportunidad de representar a su gobierno en el plano internacional y de participar en la labor de las organizaciones internacionales.

Artículo 9. 1. Los Estados Partes otorgarán a las mujeres iguales derechos que a los hombres para adquirir, cambiar o conservar su nacionalidad. Garantizarán, en particular, que ni el matrimonio con un extranjero ni el cambio de nacionalidad del marido durante el matrimonio cambien automáticamente la nacionalidad de la esposa, la conviertan en apátrida o la obliguen a adoptar la nacionalidad del cónyuge.

2. Los Estados Partes otorgarán a la mujer los mismos derechos que al hombre con respecto a la nacionalidad de sus hijos.

PARTE III

Artículo 10. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer, a fin de asegurarle la igualdad de derechos con el hombre en la esfera de la educación y en particular para asegurar, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres:

- a) Las mismas condiciones de orientación en materia de carreras y capacitación profesional, acceso a los estudios y obtención de diplomas en las instituciones de enseñanza de todas las categorías, tanto en zonas rurales como urbanas; esta igualdad deberá asegurarse en la enseñanza preescolar, general, técnica y profesional, incluida la educación técnica superior, así como en todos los tipos de capacitación profesional;
- b) Acceso a los mismos programas de estudios y los mismos exámenes, personal docente del mismo nivel profesional y locales y equipos escolares de la misma calidad;
- c) La eliminación de todo concepto estereotipado de los papeles masculino y femenino en todos los niveles y en todas las formas de enseñanza, mediante el estímulo de la educación mixta y de otros tipos de educación que contribuyan a lograr este objetivo y, en particular, mediante la modificación de los libros y programas escolares y la adaptación de los métodos de enseñanza;
- d) Las mismas oportunidades para la obtención de becas y otras subvenciones para cursar estudios;
- e) Las mismas oportunidades de acceso a los programas de educación complementaria, incluidos los programas de alfabetización funcional y de adultos, con miras en particular a reducir lo antes posible la diferencia de conocimientos existentes entre el hombre y la mujer;
- f) La reducción de la tasa de abandono femenino de los estudios y la organización de programas para aquellas jóvenes y mujeres que hayan dejado los estudios prematuramente;

- g) Las mismas oportunidades para participar activamente en el deporte y la educación física;
- h) Acceso al material informativo específico que contribuya a asegurar la salud y el bienestar de la familia, incluida la información y el asesoramiento sobre planificación de la familia.

Artículo 11. 1. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer en las esfera del empleo a fin de asegurar, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres, los mismos derechos, en particular:

- a) El derecho al trabajo como derecho inalienable de todo ser humano;
- b) El derecho a las mismas oportunidades de empleo, inclusive a la aplicación de los mismos criterios de selección en cuestiones de empleo;
- c) El derecho a elegir libremente profesión y empleo, el derecho al ascenso, a la estabilidad en el empleo y a todas las prestaciones y otras condiciones de servicio, y el derecho al acceso a la formación profesional y al readiestramiento, incluido el aprendizaje, la formación profesional superior y el adiestramiento periódico;
- d) El derecho a igual remuneración, inclusive prestaciones, y a igualdad de trato con respecto a un trabajo de igual valor, así como a igualdad de trato con respecto a la evaluación de la calidad del trabajo;
- e) El derecho a la seguridad social, en particular en casos de jubilación, desempleo, enfermedad, invalidez, vejez u otra incapacidad para trabajar, así como el derecho a vacaciones pagadas;
- f) El derecho a la protección de la salud y a la seguridad en las condiciones de trabajo, incluso la salvaguardia de la función de reproducción.

2. A fin de impedir la discriminación contra la mujer por razones de matrimonio o maternidad y asegurar la efectividad de su derecho a trabajar, los Estados Partes tomarán medidas adecuadas para:

- a) Prohibir, bajo pena de sanciones, el despido por motivo de embarazo o licencia de maternidad y la discriminación en los despidos sobre la base del estado civil;
- b) Implantar la licencia de maternidad con sueldo pagado o con prestaciones sociales comparables sin pérdida del empleo previo, la antigüedad o beneficios sociales;
- c) Alentar el suministro de los servicios sociales de apoyo necesarios para permitir que los padres combinen las obligaciones para con la familia con las responsabilidades del trabajo y la participación en la vida pública, especialmente mediante el fomento de la creación y desarrollo de una red de servicios destinados al cuidado de los niños;
- d) Prestar protección especial a la mujer durante el embarazo en los tipos de trabajos que se haya probado puedan resultar perjudiciales para ella.

3. La legislación protectora relacionada con las cuestiones comprendidas en este artículo será examinada periódicamente a la luz de los conocimientos científicos y tecnológicos y será revisada, derogada o ampliada según corresponda.

Artículo 12. 1. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer en la esfera de la atención médica a fin de asegurar, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres, el acceso a servicios de atención médica, inclusive los que se refieren a la planificación de la familia.

2. Sin perjuicio de lo dispuesto en el párrafo 1 *supra*, los Estados Partes garantizarán a la mujer servicios apropiados en relación con el embarazo, el parto y el período posterior al parto, proporcionando servicios gratuitos cuando fuere necesario y le asegurarán una nutrición adecuada durante el embarazo y la lactancia.

Artículo 13. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer en otras esferas de la vida económica y social a fin de asegurar, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres, los mismos derechos, en particular:

- a) El derecho a prestaciones familiares;
- b) El derecho a obtener préstamos bancarios, hipotecas y otras formas de crédito financiero;
- c) El derecho a participar en actividades de esparcimiento, deportes y en todos los aspectos de la vida cultural.

Artículo 14. 1. Los Estados Partes tendrán en cuenta los problemas especiales a que hace frente la mujer rural y el importante papel que desempeña en la supervivencia económica de su familia, incluido su trabajo en los sectores no monetarios de la economía, y tomarán todas las medidas apropiadas para asegurar la aplicación de las disposiciones de la presente Convención a la mujer de las zonas rurales.

2. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas apropiadas para eliminar la discriminación contra la mujer en las zonas rurales a fin de asegurar, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres, su participación en el desarrollo rural y en sus beneficios, y en particular le asegurarán el derecho a:

- a) Participar en la elaboración y ejecución de los planes de desarrollo a todos los niveles;
- b) Tener acceso a servicios adecuados de atención médica, inclusive información, asesoramiento y servicios en materia de planificación de la familia;
- c) Beneficiarse directamente de los programas de seguridad social;
- d) Obtener todos los tipos de educación y de formación, académica y no académica, incluidos los relacionados con la alfabetización funcional, así como, entre otros, los beneficios de todos los servicios comunitarios y de divulgación a fin de aumentar su capacidad técnica;
- e) Organizar grupos de autoayuda y cooperativas a fin de obtener igualdad de acceso a las oportunidades económicas mediante el empleo por cuenta propia o por cuenta ajena;
- f) Participar en todas las actividades comunitarias;
- g) Obtener acceso a los créditos y préstamos agrícolas, a los servicios de comercialización y a las tecnologías apropiadas, y recibir un trato igual en los planes de reforma agraria y de reasentamiento;
- h) Gozar de condiciones de vida adecuadas, particularmente en las esferas de la vivienda, los servicios sanitarios, la electricidad y el abastecimiento de agua, el transporte y las comunicaciones.

PARTE IV

Artículo 15. 1. Los Estados Partes reconocerán a la mujer la igualdad con el hombre ante la ley.

2. Los Estados Partes reconocerán a la mujer, en materias civiles, una capacidad jurídica idéntica a la del hombre y las mismas oportunidades para el ejercicio de esa capacidad. En particular, le reconocerán a la mujer iguales derechos para firmar contratos y administrar bienes y le dispensarán un trato igual en todas las etapas del procedimiento en las cortes de justicia y los tribunales.

3. Los Estados Partes convienen en que todo contrato o cualquier otro instrumento privado con efecto jurídico que tienda a limitar la capacidad jurídica de la mujer se considerará nulo.

4. Los Estados Partes reconocerán al hombre y a la mujer los mismos derechos con respecto a la legislación relativa al derecho de las personas a circular libremente y a la libertad para elegir su residencia y domicilio.

Artículo 16. 1. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas adecuadas para eliminar la discriminación contra la mujer en todos los asuntos relacionados con el matrimonio y las relaciones familiares y, en particular, asegurarán, en condiciones de igualdad entre hombres y mujeres:

- a) El mismo derecho para contraer matrimonio;
- b) El mismo derecho para elegir libremente cónyuge y contraer matrimonio sólo por su libre albedrío y su pleno consentimiento;
- c) Los mismos derechos y responsabilidades durante el matrimonio y con ocasión de su disolución;
- d) Los mismos derechos y responsabilidades como progenitores, cualquiera que sea su estado civil, en materias relacionadas con sus hijos; en todos los casos, los intereses de los hijos serán la consideración primordial;
- e) Los mismos derechos a decidir libre y responsablemente el número de sus hijos y el intervalo entre los nacimientos y a tener acceso a la información, la educación y los medios que les permitan ejercer estos derechos;
- f) Los mismos derechos y responsabilidades respecto de la tutela, curatela, custodia y adopción de los hijos, o instituciones análogas cuando quiera que estos conceptos existan en la legislación nacional; en todos los casos, los intereses de los hijos serán la consideración primordial;
- g) Los mismos derechos personales como marido y mujer, entre ellos el derecho a elegir apellido, profesión y ocupación;
- h) Los mismos derechos a cada uno de los cónyuges en materia de propiedad, compras, gestión, administración, goce y disposición de los bienes, tanto a título gratuito como oneroso.

2. No tendrán ningún efecto jurídico los esponsales y el matrimonio de niños y se adoptarán todas las medidas necesarias, incluso de carácter legislativo, para fijar una edad mínima para la celebración del matrimonio y hacer obligatoria la inscripción del matrimonio en un registro oficial.

PARTE V

Artículo 17. 1. Con el fin de examinar los progresos realizados en la aplicación de la presente Convención, se establecerá un Comité sobre la Eliminación de la Discriminación contra la Mujer (denominado en adelante el Comité) compuesto, en el momento de la entrada en vigor de la Convención, de dieciocho y, después de su ratificación o adhesión por el trigésimo quinto Estado Parte, de veintitrés expertos de gran prestigio moral y competencia en la esfera abarcada por la

Convención. Los expertos serán elegidos por los Estados Partes entre sus nacionales, y ejercerán sus funciones a título personal; se tendrán en cuenta una distribución geográfica equitativa y la representación de las diferentes formas de civilización, así como los principales sistemas jurídicos.

2. Los miembros del Comité serán elegidos en votación secreta de una lista de personas designadas por los Estados Partes. Cada uno de los Estados Partes podrá designar una persona entre sus propios nacionales.

3. La elección inicial se celebrará seis meses después de la fecha de entrada en vigor de la presente Convención. Al menos tres meses antes de la fecha de cada elección, el Secretario General de las Naciones Unidas dirigirá una carta a los Estados Partes invitándolos a presentar sus candidaturas en un plazo de dos meses. El Secretario General preparará una lista por orden alfabético de todas las personas designadas de este modo, indicando los Estados Partes que las han designado, y la comunicará a los Estados Partes.

4. Los miembros del Comité serán elegidos en una reunión de los Estados Partes que será convocada por el Secretario General y se celebrará en la Sede de las Naciones Unidas. En esta reunión, para la cual formarán quórum dos tercios de los Estados Partes, se considerarán elegidos para el Comité los candidatos que obtengan el mayor número de votos y la mayoría absoluta de los votos de los representantes de los Estados Partes presentes y votantes.

5. Los miembros del Comité serán elegidos por cuatro años. No obstante, el mandato de nueve de los miembros elegidos en la primera elección expirará al cabo de dos años; inmediatamente después de la primera elección el Presidente del Comité designará por sorteo los nombres de esos nueve miembros.

6. La elección de los cinco miembros adicionales del Comité se celebrará de conformidad con lo dispuesto en los párrafos 2, 3 y 4 del presente artículo, después de que el trigésimo quinto Estado Parte haya ratificado la Convención o se haya adherido a ella. El mandato de dos de los miembros adicionales elegidos en esta ocasión, cuyos nombres designará por sorteo el Presidente del Comité, expirará al cabo de dos años.

7. Para cubrir las vacantes imprevistas, el Estado Parte cuyo experto haya cesado en sus funciones como miembro del Comité designará entre sus nacionales a otro experto a reserva de la aprobación del Comité.

8. Los miembros del Comité, previa aprobación de la Asamblea General, percibirán emolumentos de los fondos de las Naciones Unidas en la forma y condiciones que la Asamblea determine, teniendo en cuenta la importancia de las funciones del Comité.

9. El Secretario General de las Naciones Unidas proporcionará el personal y los servicios necesarios para el desempeño eficaz de las funciones del Comité en virtud de la presente Convención.

Artículo 18. 1. Los Estados Partes se comprometen a someter al Secretario General de las Naciones Unidas, para que lo examine el Comité, un informe sobre las medidas legislativas, judiciales, administrativas o de otra índole que hayan adoptado para hacer efectivas las disposiciones de la presente Convención y sobre los progresos realizados en este sentido:

a) En el plazo de un año a partir de la entrada en vigor de la Convención para el Estado de que se trate; y

b) En lo sucesivo por lo menos cada cuatro años y, además, cuando el Comité lo solicite.

2. Se podrán indicar en los informes los factores y las dificultades que afecten al grado de cumplimiento de las obligaciones impuestas por la presente Convención.

Artículo 19. 1. El Comité aprobará su propio reglamento.

2. El Comité elegirá su Mesa por un período de dos años.

Artículo 20. 1. El Comité se reunirá normalmente todos los años por un período que no exceda de dos semanas para examinar los informes que se le presenten de conformidad con el artículo 18 de la presente Convención.

2. Las reuniones del Comité se celebrarán normalmente en la Sede de las Naciones Unidas o en cualquier otro sitio conveniente que determine el Comité.

Artículo 21. 1. El Comité, por conducto del Consejo Económico y Social, informará anualmente a la Asamblea General de las Naciones Unidas sobre sus actividades y podrá hacer sugerencias y recomendaciones de carácter general basadas en el examen de los informes y de los datos transmitidos por los Estados Partes. Estas sugerencias y recomendaciones de carácter general se incluirán en el informe del Comité junto con las observaciones, si las hubiere, de los Estados Partes.

2. El Secretario General transmitirá los informes del Comité a la Comisión de la Condición Jurídica y Social de la Mujer para su información.

Artículo 22. Los organismos especializados tendrán derecho a estar representados en el examen de la aplicación de las disposiciones de la presente Convención que correspondan a la esfera de sus actividades. El Comité podrá invitar a los organismos especializados a que presenten informes sobre la aplicación de la Convención en las áreas que correspondan a la esfera de sus actividades.

PARTE VI

Artículo 23. Nada de lo dispuesto en la presente Convención afectará a disposición alguna que sea más conducente al logro de la igualdad entre hombres y mujeres y que pueda formar parte de:

a) La legislación de un Estado Parte; o

b) Cualquier otra convención, tratado o acuerdo internacional vigente en ese Estado.

Artículo 24. Los Estados Partes se comprometen a adoptar todas las medidas necesarias en el ámbito nacional para conseguir la plena realización de los derechos reconocidos en la presente Convención.

Artículo 25. 1. La presente Convención estará abierta a la firma de todos los Estados.

2. Se designa al Secretario General de las Naciones Unidas depositario de la presente Convención.

3. La presente Convención está sujeta a ratificación. Los instrumentos de ratificación se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

4. La presente Convención estará abierta a la adhesión de todos los Estados. La adhesión se efectuará depositando un instrumento de adhesión en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 26. 1. En cualquier momento, cualquiera de los Estados Partes podrá formular una solicitud de revisión de la presente Convención mediante comunicación escrita dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas.

2. La Asamblea General de las Naciones Unidas decidirá las medidas que, en su caso, hayan de adoptarse en los que respecta a esa solicitud.

Artículo 27. 1. La presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que haya sido depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas el vigésimo instrumento de ratificación o de adhesión.

2. Para cada Estado que ratifique la Convención o se adhiera a ella después de haber sido depositado el vigésimo instrumento de ratificación o de adhesión, la Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que tal Estado haya depositado su instrumento de ratificación o adhesión.

Artículo 28. 1. El Secretario General de las Naciones Unidas recibirá y comunicará a todos los Estados el texto de las reservas formuladas por los Estados en el momento de la ratificación o de la adhesión.

2. No se aceptará ninguna reserva incompatible con el objeto y el propósito de la presente Convención.

3. Toda reserva podrá ser retirada en cualquier momento por medio de una notificación a estos efectos dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas, quien informará de ello a todos los Estados. Esta notificación surtirá efecto en la fecha de su recepción.

Artículo 29. 1. Toda controversia que surja entre dos o más Estados Partes con respecto a la interpretación o aplicación de la presente Convención que no se solucione mediante negociaciones se someterá al arbitraje a petición de uno de ellos. Si en el plazo de seis meses contados a partir de la fecha de presentación de solicitud de arbitraje las partes no consiguen ponerse de acuerdo sobre la forma del mismo, cualquiera de las partes podrá someter la controversia a la Corte Internacional de Justicia, mediante una solicitud presentada de conformidad con el Estatuto de la Corte.

2. Todo Estado Parte, en el momento de la firma o ratificación de la presente Convención o de su adhesión a la misma, podrá declarar que no se considera obligado por el párrafo 1 del presente artículo. Los demás Estados Partes no estarán obligados por ese párrafo ante ningún Estado Parte que haya formulado esa reserva.

3. Todo Estado Parte que haya formulado la reserva prevista en el párrafo 2 del presente artículo podrá retirarla en cualquier momento notificándolo al Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 30. La presente Convención, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, se depositará en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los infrascritos, debidamente autorizados, firman la presente Convención.

In the name of Afghanistan

Au nom de l'Afghanistan :

باسم افغانستان :

代表阿富汗：

От имени Афганистана:

En nombre del Afganistán:

FARID ZARIF

08.14.80

In the name of Albania:

Au nom de l'Albanie :

باسم البانيا :

代表阿尔巴尼亚：

От имени Албании:

En nombre de Albania:

In the name of Algeria:

Au nom de l'Algérie :

باسم الجزائر :

代表阿尔及利亚：

От имени Алжира:

En nombre de Argelia:

In the name of Angola:

Au nom de l'Angola :

باسم أنغولا :

代表安哥拉：

От имени Анголы:

En nombre de Angola:

In the name of Argentina:

Au nom de l'Argentine :

باسم الأرجنتين :

代表阿根廷 :

От имени Аргентины :

En nombre de la Argentina:

ENRIQUE VIEYRA

17 de julio de 1980¹

In the name of Australia:

Au nom de l'Australie :

باسم استراليا :

代表澳大利亚 :

От имени Австралии:

En nombre de Australia:

ROBERT JAMES ELLICOTT

17 July 1980

In the name of Austria:

Au nom de l'Autriche :

باسم النمسا :

代表奥地利 :

От имени Австрии:

En nombre de Austria:

JOHANNA DOHNAL

17.7.1980

In the name of Bahamas:

Au nom des Bahamas :

باسم البهاما :

代表巴哈马 :

От имени Багамских островов:

En nombre de las Bahamas:

¹ 17 July 1980 — 17 juillet 1980.

In the name of Bahrain:

Au nom de Bahreïn :

باسم البحرين :

代表巴林 :

От имени Бахрейна:

En nombre de Bahrein:

In the name of Bangladesh:

Au nom du Bangladesh :

باسم بنغلاديش :

代表孟加拉国 :

От имени Бангладеш:

En nombre de Bangladesh:

In the name of Barbados:

Au nom de la Barbade :

باسم بربادوس :

代表巴巴多斯 :

От имени Барбадоса:

En nombre de Barbados:

BILLIE A. MILLER

24th July 1980

In the name of Belgium:

Au nom de la Belgique :

باسم بلجيكا :

代表比利时 :

От имени Бельгии:

En nombre de Belgique:

A. COESENS

17 juillet 1980

In the name of Benin:

Au nom du Bénin :

باسم بېنين :

代表贝宁:

От имени Бенина:

En nombre de Benin:

In the name of Bhutan:

Au nom du Bhoutan :

باسم بوتان :

代表不丹:

От имени Бутана:

En nombre de Bhután:

T. TOBGYEL
17 July 1980

In the name of Bolivia:

Au nom de la Bolivie :

باسم بوليفيا :

代表玻利维亚:

От имени Боливии:

En nombre de Bolivia:

SERGIO PALACIOS DE VIZZIO
Nueva York, 30 de mayo de 1980¹

In the name of Botswana:

Au nom du Botswana :

باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳:

От имени Ботсваны:

En nombre de Botswana:

¹ New York, 30 May 1980 — New York, 30 mai 1980.

In the name of Brazil:
Au nom du Brésil :
باسم البرازيل:
代表巴西:
От имени Бразилии:
En nombre del Brasil:

SERGIO CORREA AFFONSO DA COSTA¹
31st March 1981²

In the name of Bulgaria:
Au nom de la Bulgarie :
باسم بلغاريا:
代表保加利亚:
От имени Болгарии:
En nombre de Bulgaria:

MARIA ZAHARIEVA¹
Avec réserve à l'article 29³
17.VII.1980

In the name of Burma:
Au nom de la Birmanie :
باسم بورما:
代表缅甸:
От имени Бирмы:
En nombre de Birmania:

In the name of Burundi:
Au nom du Burundi :
باسم بوروندي:
代表布隆迪:
От имени Бурунди:
En nombre de Burundi:

EUPHRASIE KANDEKE
17/7/1980

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² 31 mars 1981.

³ With a reservation to article 29.

In the name of the Byelorussian Soviet Socialist Republic:
 Au nom de la République socialiste soviétique de Biélorussie :

باسم جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية :

代表白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：

От имени Белорусской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

NINA LEONOVNA SNEZHKOVA¹

17 July 1980

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«В соответствии с пунктом 2 статьи 29 Конвенции Белорусская Советская Социалистическая Республика не считает себя связанной положениями пункта 1 статьи 29 Конвенции, согласно которой любой спор между двумя или несколькими государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции, не решённый путём переговоров, передается по просьбе одной из сторон на арбитражное разбирательство или в Международный суд, и заявляет, что для передачи такого спора на арбитражное разбирательство или в Международный суд необходимо в каждом отдельном случае согласие всех сторон, участвующих в споре».²

In the name of Canada:

Au nom du Canada :

باسم كندا :

代表加拿大：

От имени Канады:

En nombre del Canadá:

MARION ADAMS MACPHERSON

July 17, 1980

¹ See also p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir aussi p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² [TRANSLATION] In accordance with article 29, paragraph 2, of the Convention, the Byelorussian Soviet Socialist Republic declares that it does not consider itself bound by the provisions of article 29, paragraph 1, of the Convention, which provides that any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or to the International Court of Justice, and further declares that for such dispute to be submitted to arbitration or to the International Court of Justice in every case there must be agreement between all of the parties involved in the dispute — [TRANSLATION] En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, la République socialiste soviétique de Biélorussie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 dudit article, qui prévoit que tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis, à la demande de l'un d'entre eux, à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, et elle déclare en outre que, pour que ce différend soit soumis à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, il faut dans chaque cas qu'il y ait accord à ce sujet entre toutes les parties au litige.

In the name of Cape Verde:
 Au nom du Cap-Vert :

باسم الرأس الأخضر:

代表佛得角:

От имени Островов Зеленого Мыса:

En nombre de Cabo Verde:

In the name of the Central African Republic:
 Au nom de la République centrafricaine :

باسم جمهورية أفريقيا الوسطى :

代表中非共和国:

От имени Центральноафриканской Республики:

En nombre de la República Centrafricana:

In the name of Chad:
 Au nom du Tchad :

باسم تشاد :

代表乍得:

От имени Чада:

En nombre del Chad:

In the name of Chile:
 Au nom du Chili :

باسم شيلي :

代表智利:

От имени Чили:

En nombre de Chile:

ALICIA ROMO ROMAN
 Con declaración¹
 17.7.80

¹ With declaration — Avec déclaration.

In the name of China:

Au nom de la Chine :

باسم الصين:

代表中国:

От имени Китая:

En nombre de China:

KANG KEQING¹

17 July 1980

In the name of Colombia:

Au nom de la Colombie :

باسم كولومبيا:

代表哥伦比亚:

От имени Колумбии:

En nombre de Colombia:

ANNA SIXTA GONZÁLEZ DE CUADROS

julio 17 de 1980²

In the name of the Comoros:

Au nom des Comores :

باسم كوموروس:

代表科摩罗:

От имени Коморских островов:

En nombre de las Comoras:

In the name of the Congo:

Au nom du Congo :

باسم الكونغو:

代表刚果:

От имени Конго:

En nombre del Congo:

ELISE THÉRÈSE GAMASSA

Juillet 29, 1980

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² 17 July 1980 — 17 juillet 1980.

In the name of Costa Rica:

Au nom du Costa Rica :

: باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加:

От имени Коста-Рики:

En nombre de Costa Rica:

MARINA VOLIO DE TREJOS
julio 17 de 1980¹

In the name of Cuba:

Au nom de Cuba :

: باسم كوبا :

代表古巴:

От имени Кубы:

En nombre de Cuba:

RAÚL ROA KOURI
6 de mayo de 1980²

In the name of Cyprus:

Au nom de Chypre :

: باسم قبرص :

代表塞浦路斯:

От имени Кипра:

En nombre de Chipre:

In the name of Czechoslovakia:

Au nom de la Tchécoslovaquie :

: باسم تشيكوسلوفاكيا :

代表捷克斯洛伐克:

От имени Чехословакии:

En nombre de Checoslovaquia:

MARIE KABRHELOVÁ³
17.7.1980

¹ 17 July 1980 — 17 juillet 1980.

² 6 May 1980 — 6 mai 1980.

³ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Democratic Kampuchea:

Au nom du Kampuchea démocratique :

باسم كمبوتشيا الديمقراطية:

代表民主柬埔寨:

От имени Демократической Кампучии:

En nombre de Kampuchea Democrática:

IENG SARY¹

17/10/80

In the name of of the Democratic People's Republic of Korea:

Au nom de la République populaire démocratique de Corée :

باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:

代表朝鲜民主主义人民共和国:

От имени Корейской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

In the name of Democratic Yemen:

Au nom du Yémen démocratique :

باسم اليمن الديمقراطية:

代表民主也门:

От имени Демократического Йемена:

En nombre del Yemen Democrático:

In the name of Denmark:

Au nom du Danemark :

باسم الدانمرك:

代表丹麦:

От имени Дании:

En nombre de Dinamarca:

LISE ØSTERGAARD

17.7.80

¹ The following countries made objections relating to the signature by the Government of Democratic Kampuchea: Bulgaria, Byelorussian Soviet Socialist Republic, Czechoslovakia, German Democratic Republic, Hungary, Union of Soviet Socialist Republics. For the texts of the objections, see p. 136 of this volume — Les pays suivants ont formulé des objections relatives à la signature du Gouvernement du Kampuchea démocratique : Bulgarie, Hongrie, République démocratique allemande, République socialiste soviétique de Biélorussie, Union des Républiques socialistes soviétiques, Tchécoslovaquie. Pour les textes des objections, voir p. 136 du présent volume.

In the name of Djibouti:
 Au nom de Djibouti :
 باسم جيبوتي:
 代表吉布提:
 От имени Джибути:
 En nombre de Djibouti:

In the name of Dominica:
 Au nom de la Dominique :
 باسم دومينيكا:
 代表多米尼加:
 От имени Доминики:
 En nombre de Dominica:

WOLSEY LOUIS
 15/9/80

In the name of the Dominican Republic:
 Au nom de la République dominicaine :
 باسم الجمهورية الدومينيكية:
 代表多米尼加共和国:
 От имени Доминиканской Республики:
 En nombre de la República Dominicana:

ZORAIDA H. VDA SUNCAR
 17 julio 1980¹

In the name of Ecuador:
 Au nom de l'Équateur :
 باسم اکوادور:
 代表厄瓜多尔:
 От имени Эквадора:
 En nombre del Ecuador:

MARTHA BUCARAM DE ROLDÓS
 julio 17, 1980¹

¹ 17 July 1980 — 17 juillet 1980.

In the name of Egypt:

Au nom de l'Égypte :

باسم مصر :

代表埃及:

От имени Египта:

En nombre de Égypte:

AMAL ABDUL RAHEEM UTHMAN¹

Avec réserves²

16-7-1980

In the name of El Salvador:

Au nom d'El Salvador :

باسم السلفادور :

代表萨尔瓦多:

От имени Сальвадора:

En nombre de El Salvador:

MAURICIO ROSALES RIVERA¹

14 de noviembre de 1980³

In the name of Equatorial Guinea:

Au nom de la Guinée équatoriale :

باسم غينيا الاستوائية :

代表赤道几内亚:

От имени Экваториальной Гвинеи:

En nombre de Guinea Ecuatorial:

In the name of Ethiopia:

Au nom de l'Éthiopie :

باسم اثيوبيا :

代表埃塞俄比亚:

От имени Эфиопии:

En nombre de Etiopía:

ALEMAYEHU SEIFU

8 July 1980

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² With reservations.

³ 14 November 1980 — 14 novembre 1980.

In the name of Fiji:

Au nom de Fidji :

باسم فيجى :

代表斐济:

От имени Фиджи:

En nombre de Fiji:

In the name of Finland:

Au nom de la Finlande :

باسم فنلندا :

代表芬兰:

От имени Финляндии:

En nombre de Finlandia:

EINO UUSITALO

17.7.1980

In the name of France:

Au nom de la France :

باسم فرنسا :

代表法国:

От имени Франции:

En nombre de Francia:

MONIQUE PELLETIER¹

Avec réserves et déclarations²

17/7/80

In the name of Gabon:

Au nom du Gabon :

باسم غابون :

代表加蓬:

От имени Габона:

En nombre del Gabón:

ANTOINETTE OLIVEIRA

17.07.80

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² With reservations and declarations.

In the name of the Gambia:

Au nom de la Gambie :

: باسم غامبيا

代表冈比亚:

От имени Гамбии:

En nombre de Gambia:

LOUISE NJIE
29 July 1980

In the name of the German Democratic Republic:

Au nom de la République démocratique allemande :

: باسم الجمهورية الديمقراطية الألمانية:

代表德意志民主共和国:

От имени Германской Демократической Республики:

En nombre de la República Democrática Alemana:

PETER FLORIN¹
25. 6. 1980

In the name of the Federal Republic of Germany:

Au nom de la République fédérale d'Allemagne :

: باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية:

代表德意志联邦共和国:

От имени Федеративной Республики Германии:

En nombre de la República Federal de Alemania:

HARALD HOFMANN
17. 7. 1980

In the name of Ghana:

Au nom du Ghana :

: باسم غانا

代表加纳:

От имени Ганы:

En nombre de Ghana:

JUSTICE ANNIE JIAGGE
17th July 1980

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature— Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Greece:

Au nom de la Grèce :

: باسم اليونان

代表希腊:

От имени Греции:

En nombre de Grecia:

MIHALIS DOUNTAS

March.2.82¹

In the name of Grenada:

Au nom de la Grenade :

: باسم غرينادا

代表格林纳达:

От имени Гренады:

En nombre de Granada:

PHYLLIS COARD

17 July, 1980

In the name of Guatemala:

Au nom du Guatemala :

: باسم غواتيمالا

代表危地马拉:

От имени Гватемалы:

En nombre de Guatemala:

EDUARDO CASTILLO ARRIOLA

8.06.81

In the name of Guinea:

Au nom de la Guinée :

: باسم غينيا

代表几内亚:

От имени Гвинеи:

En nombre de Guinea:

JEANNE-MARTIN CISSE²

17.07.80

¹ 2 mars 1982.

² See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Guinea-Bissau:

Au nom de la Guinée-Bissau :

باسم غينيا - بيساو:

代表几内亚比绍:

От имени Гвинеи-Бисау:

En nombre de Guinea-Bissau:

FRANCISCA PEREIRA
17.07.80

In the name of Guyana:

Au nom de la Guyane :

باسم غيانا :

代表圭亚那:

От имени Гвианы:

En nombre de Guyana:

VIOLA BURNHAM
17.07.80

In the name of Hungary:

Au nom de la Hongrie :

باسم هنغاريا :

代表匈牙利:

От имени Венгрии:

En nombre de Hongría:

IMRE HOLLAI¹
6.06.80²

In the name of Iceland:

Au nom de l'Islande :

باسم ايسلندا :

代表冰岛:

От имени Исландии:

En nombre de Islandia:

EINAR ÁGÚSTSSON
24.07.80

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² 6 June 1980 — 6 juin 1980.

In the name of India:
Au nom de l'Inde :
باسم الهند
代表印度:
От имени Индии:
En nombre de la India:

SHRIMATI SHEILA KAUL¹
30.07.80

In the name of Haiti:
Au nom d'Haïti :
باسم هايتي
代表海地:
От имени Гаити:
En nombre de Haïti:

MARIE CARMEL LAFONTANT
17.07.80

In the name of the Holy See:
Au nom du Saint-Siège :
باسم الكرسي الرسولي:
代表教廷:
От имени Святейшего престола:
En nombre de la Santa Sede:

In the name of Honduras:
Au nom du Honduras :
باسم هندوراس
代表洪都拉斯:
От имени Гондураса:
En nombre de Honduras:

MARIO CARIAS ZAPATA
11.06.80

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Indonesia:
Au nom de l'Indonésie :
باسم اندونيسيا :
代表印度尼西亚:
От имени Индонезии:
En nombre de Indonesia:

L. SOETANTO
29.07.80

In the name of Iran:
Au nom de l'Iran :
باسم ايران :
代表伊朗:
От имени Ирана:
En nombre del Irán:

In the name of Iraq:
Au nom de l'Iraq :
باسم العراق :
代表伊拉克:
От имени Ирака:
En nombre del Iraq:

In the name of Ireland:
Au nom de l'Irlande :
باسم ايرلندا :
代表爱尔兰:
От имени Ирландии:
En nombre de Irlanda:

In the name of Israel:
 Au nom d'Israël :
 باسم اسرائيل :
 代表以色列:
 От имени Израиля:
 En nombre de la Israel:

HAVA MARELI
 17.07.80

In the name of Italy:
 Au nom de l'Italie :
 باسم ايطاليا :
 代表意大利:
 От имени Италии:
 En nombre de Italia:

MARIA LUISA CASSANMAGNAGO CERRETI¹
 17.07.80

In the name of the Ivory Coast:
 Au nom de la Côte d'Ivoire :
 باسم ساحل العاج :
 代表象牙海岸:
 От имени Берега Слоновой Кости:
 En nombre de la Costa de Marfil:

JEANNE GERVAIS
 17.07.80

In the name of Jamaica:
 Au nom de la Jamaïque :
 باسم جامايكا :
 代表牙买加:
 От имени Ямайки:
 En nombre de Jamaica:

PHYLLIS MCPHERSON-RUSSELL
 17.07.80

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Japan:

Au nom du Japon :

باسم اليابان :

代表日本:

От имени Японии:

En nombre del Japón:

NOBUKO TAKAHASHI

17.07.80

In the name of Jordan:

Au nom de la Jordanie:

باسم الأردن :

代表约旦:

От имени Иордании:

En nombre de Jordania:

HAZEM NUSEIBEH¹

3.12.80

In the name of Kenya:

Au nom du Kenya :

باسم كينيا :

代表肯尼亚:

От имени Кении:

En nombre de Kenya:

In the name of Kuwait:

Au nom du Koweït :

باسم الكويت :

代表科威特:

От имени Кувейта:

En nombre de Kuwait:

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of the Lao People's Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique populaire lao :

باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:

代表老挝人民民主共和国:

От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Democrática Popular Lao:

BOUN OMME SOUTHICHAK

17.07.80

In the name of Lebanon:

Au nom du Liban :

باسم لبنان :

代表黎巴嫩:

От имени Ливана:

En nombre del Líbano:

In the name of Lesotho:

Au nom du Lesotho :

باسم ليسوتو:

代表莱索托:

От имени Лесото:

En nombre de Lesotho:

MANAPO MOSHOESHOE

17.07.80

In the name of Liberia:

Au nom du Libéria :

باسم ليبيريا:

代表利比里亚:

От имени Либерии:

En nombre de Liberia:

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:
Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :
باسم الجماهيرية العربية الليبية :
代表阿拉伯利比亚民众国:
От имени Ливийской Арабской Джамахирии:
En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

In the name of Liechtenstein:
Au nom du Liechtenstein :
باسم لختنشتاين :
代表列支敦士登:
От имени Лихтенштейна:
En nombre de Liechtenstein:

In the name of Luxembourg:
Au nom du Luxembourg :
باسم لكسمبرغ :
代表卢森堡:
От имени Люксембурга:
En nombre de Luxemburgo:

J. ANCEL-LENNERS
17.07.80

In the name of Madagascar:
Au nom de Madagascar :
باسم مدغشقر :
代表马达加斯加:
От имени Мадагаскара:
En nombre de Madagascar:

RÉMI TIANDRAZA
17.07.80

In the name of Malawi:

Au nom du Malawi :

باسم ملاوی :

代表 马拉维 :

От имени Малави:

En nombre de Malawi:

In the name of Malaysia:

Au nom de la Malaisie :

باسم ماليزيا :

代表 马来西亚 :

От имени Малайзии:

En nombre de Malasia:

In the name of the Maldives:

Au nom des Maldives :

باسم ملديف :

代表 马尔代夫 :

От имени Мальдивов:

En nombre de Maldivas:

In the name of Mali:

Au nom du Mali :

باسم مالي :

代表 马里 :

От имени Мали:

En nombre de Malí:

In the name of Malta:

Au nom de Malte :

باسم مالطة :

代表 马耳他 :

От имени Мальты:

En nombre de Malta:

In the name of Mauritania:

Au nom de la Mauritanie :

باسم موريتانيا :

代表毛里塔尼亚:

От имени Мавритании:

En nombre de Mauritania:

In the name of Mauritius:

Au nom de Maurice :

باسم موريشيوس :

代表毛里求斯:

От имени Маврикия:

En nombre de Mauricio:

In the name of Mexico:

Au nom du Mexique :

باسم المكسيك :

代表墨西哥:

От имени Мексики:

En nombre de México:

IFIGENIA MARTÍNEZ¹

17.07.1980

In the name of Monaco:

Au nom de Monaco :

باسم موناكو :

代表摩纳哥:

От имени Монако:

En nombre de Monaco:

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature— Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Mongolia:

Au nom de la Mongolie :

باسم منغولیا :

代表蒙古 :

От имени Монголии:

En nombre de Mongolia:

SONOMYN UDVAL¹

17.07.80

In the name of Morocco:

Au nom du Maroc :

باسم المغرب :

代表摩洛哥 :

От имени Марокко:

En nombre de Marruecos:

In the name of Mozambique:

Au nom du Mozambique :

باسم موزامبيق :

代表莫桑比克 :

От имени Мозамбика :

En nombre de Mozambique:

In the name of Nauru:

Au nom de Nauru :

باسم ناورو :

代表瑙魯 :

От имени Науру:

En nombre de Nauru:

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Nepal:

Au nom du Népal :

: باسم नेपाल

代表尼泊尔:

От имени Непала:

En nombre de Nepal:

In the name of the Netherlands:

Au nom des Pays-Bas :

: باسم هولندا

代表荷兰:

От имени Нидерландов:

En nombre de los Países Bajos:

J. G. KRAAIJEVELD-WOUTERS

17.07.80

In the name of New Zealand:

Au nom de la Nouvelle-Zélande :

: باسم نيوزيلندا

代表新西兰:

От имени Новой Зеландии:

En nombre de Nueva Zelandia:

COLLEEN DEWE

17.07.80

In the name of Nicaragua:

Au nom du Nicaragua :

: باسم نيكاراغوا

代表尼加拉瓜:

От имени Никарагуа:

En nombre de Nicaragua:

NORA ASTORGA GADEA

17.07.80

In the name of the Niger:
Au nom du Niger :
باسم النيجر:
代表尼日尔:
От имени Нигера:
En nombre del Níger:

In the name of Nigeria:
Au nom du Nigéria :
باسم نيجيريا:
代表尼日利亚:
От имени Нигерии:
En nombre de Nigeria:

In the name of Norway:
Au nom de la Norvège :
باسم النرويج:
代表挪威:
От имени Норвегии:
En nombre de Noruega:

EINAR FØRDE
17.07.80

In the name of Oman:
Au nom de l'Oman :
باسم عمان:
代表阿曼:
От имени Омана:
En nombre de Omán:

In the name of Pakistan:
Au nom du Pakistan :
باسم باكستان:
代表巴基斯坦:
От имени Пакистана:
En nombre del Pakistán:

In the name of Panama:

Au nom du Panama :

: باسم بنما

代表巴拿马:

От имени Панама:

En nombre de Panamá:

JORGE E. ILLUECA

26.06.80

In the name of Papua New Guinea:

Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :

: باسم بابوا غينيا الجديدة

代表巴布亚新几内亚:

От имени Папуа-Новой Гвинеи:

En nombre de Papua Nueva Guinea:

In the name of Paraguay:

Au nom du Paraguay :

: باسم باراغواي

代表巴拉圭:

От имени Парагвая:

En nombre del Paraguay:

In the name of Peru:

Au nom du Pérou :

: باسم بيرو

代表秘鲁:

От имени Перу:

En nombre del Perú:

HERNÁN COUTURIER MARIÁTEGUI

23.07.81

In the name of the Philippines:

Au nom des Philippines :

باسم الفلبين :

代表菲律宾:

От имени Филиппин:

En nombre de Filipinas:

IMELDA ROMUALDEZ MARCOS

15.07.80

In the name of Poland:

Au nom de la Pologne :

باسم بولندا :

代表波兰:

От имени Польши:

En nombre de Polonia:

RYSZARD FRELEK

29.05.80

In the name of Portugal:

Au nom du Portugal :

باسم البرتغال :

代表葡萄牙:

От имени Португалии:

En nombre de Portugal:

VASCO LUIS CALDEIRA COELHO FUTSCHER PEREIRA

24.04.80

In the name of Qatar:

Au nom du Qatar :

باسم قطر :

代表卡塔尔:

От имени Катара:

En nombre de Qatar:

In the name of Republic of Korea:
 Au nom de la République de Corée :
 : باسم جمهورية كوريا
 代表大韩民国:
 От имени Корейской Республики:
 En nombre de la República de Corea:

In the name of Romania:
 Au nom de la Roumanie :
 : باسم رومانيا
 代表罗马尼亚:
 От имени Румынии:
 En nombre de Rumania:

TEODOR MARINESCU¹
 4.09.80²

In the name of Rwanda:
 Au nom du Rwanda :
 : باسم رواندا
 代表卢旺达:
 От имени Руанды:
 En nombre de Rwanda:

IGNACE KARUHJE
 1^{er} mai 1980³

In the name of Saint Lucia:
 Au nom de Sainte-Lucie :
 : باسم سانت لوسيا
 代表圣卢西亚:
 От имени Сент-Люсии:
 En nombre de Santa Lucía:

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² 4 September 1980 — 4 septembre 1980.

³ 1 May 1980.

In the name of Samoa:

Au nom du Samoa :

باسم ساموا :

代表萨摩亚:

От имени Самоа:

En nombre de Samoa:

In the name of San Marino:

Au nom de Saint-Marin :

باسم سان مارينو :

代表圣马力诺:

От имени Сан-Марино:

En nombre de San Marino:

In the name of Sao Tome and Principe:

Au nom de Sao Tomé-et-Principe :

باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比:

От имени Сан-Томе и Принсипи:

En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

In the name of Saudi Arabia:

Au nom de l'Arabie saoudite :

باسم المملكة العربية السعودية :

代表沙特阿拉伯:

От имени Саудовской Аравии:

En nombre de Arabia Saudita:

In the name of Senegal:

Au nom du Sénégal :

باسم السنغال :

代表塞内加尔:

От имени Сенегала:

En nombre del Senegal:

MAIMOUNA KANE
29.07.80

In the name of Seychelles:

Au nom des Seychelles :

باسم سيشيل :

代表塞舌尔:

От имени Сейшельских островов:

En nombre de Seychelles:

In the name of Sierra Leone:

Au nom de la Sierra Leone :

باسم سيراليون:

代表塞拉勒窝内:

От имени Сьерра-Леоне:

En nombre de Sierra Leona:

In the name of Singapore:

Au nom de Singapour :

باسم سنغافوره :

代表新加坡:

От имени Сингапура:

En nombre de Singapur:

In the name of Solomon Islands:

Au nom des Iles Salomon :

باسم جزر سليمان :

代表所罗门群岛:

От имени Соломоновых Островов:

En nombre de las Islas Salomón:

In the name of Somalia:

Au nom de la Somalie :

باسم الصومال :

代表索马里:

От имени Сомали:

En nombre de Somalia:

In the name of South Africa:
Au nom de l'Afrique du Sud :

باسم أفريقيا الجنوبية :

代表南非 :

От имени Южной Африки:

En nombre de Sudáfrica:

In the name of Spain:
Au nom de l'Espagne :

باسم اسبانيا :

代表西班牙 :

От имени Испании:

En nombre de España:

Electo Z. GARCÍA TEJEDOR
17.07.80

In the name of Sri Lanka:
Au nom de Sri Lanka :

باسم سرى لانكا :

代表斯里兰卡 :

От имени Шри Ланки:

En nombre de Sri Lanka:

VINITHA JAYASINGHE
17.07.80

In the name of the Sudan:
Au nom du Soudan :

باسم السودان :

代表苏丹 :

От имени Судана:

En nombre del Sudán:

In the name of Suriname:

Au nom du Suriname :

: باسم سورينام

代表苏里南:

От имени Суринама:

En nombre de Suriname:

In the name of Swaziland:

Au nom du Swaziland :

: باسم سوازيلاند

代表斯威士兰:

От имени Свазиленда:

En nombre de Swazilandia:

In the name of Sweden:

Au nom de la Suède :

: باسم السويد

代表瑞典:

От имени Швеции:

En nombre de Suecia:

ANDERS THUNBORG

7.03.80¹

In the name of Switzerland:

Au nom de la Suisse :

: باسم سويسرا

代表瑞士:

От имени Швейцарии:

En nombre de Suiza:

¹ 7 March 1980 — 7 mars 1980.

In the name of the Syrian Arab Republic:
 Au nom de la République arabe syrienne :

باسم الجمهورية العربية السورية:

代表阿拉伯叙利亚共和国:

От имени Сирийской Арабской Республики:

En nombre de la República Árabe Siria:

In the name of Thailand:
 Au nom de la Thaïlande :

باسم تايلاند :

代表泰国:

От имени Таиланда:

En nombre de Taïlandia:

In the name of Togo:
 Au nom du Togo :

باسم توجو :

代表多哥:

От имени Того:

En nombre del Togo:

In the name of Tonga:
 Au nom des Tonga :

باسم تونجيا :

代表汤加:

От имени Тонга:

En nombre de Tonga:

In the name of Trinidad and Tobago:
 Au nom de la Trinité-et-Tobago :

باسم ترينيداد وتوباغو:

代表特立尼达和多巴哥:

От имени Тринидада и Тобаго:

En nombre de Trinidad y Tabago:

In the name of Tunisia:

Au nom de la Tunisie :

باسم تونس :

代表突尼斯:

От имени Туниса:

En nombre de Túnez:

FATHIA MZALI

1980.7.24

In the name of Turkey:

Au nom de la Turquie :

باسم ترکیه :

代表土耳其:

От имени Турции:

En nombre de Turquia:

In the name of Uganda:

Au nom de l'Ouganda :

باسم أوغندا :

代表乌干达:

От имени Уганды:

En nombre de Uganda:

MOLLY OKALEBO

30.07.80

In the name of the Ukrainian Soviet Socialist Republic:
 Au nom de la République socialiste soviétique d'Ukraine :

باسم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية :

代表乌克兰苏维埃社会主义共和国 :

От имени Украинской Советской Социалистической Республики:

En nombre de la República Socialista Soviética de Ucrania:

MARIA ANDREYEVNA ORLIK¹

17.07.80

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«В соответствии с пунктом 2 статьи 29 Конвенции Украинская Советская Социалистическая Республика не считает себя связанной положениями пункта 1 статьи 29 Конвенции, согласно которой любой спор между двумя или несколькими государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции, не решенный путем переговоров, передается по просьбе одной из сторон на арбитражное разбирательство или в Международный суд, и заявляет, что для передачи такого спора на арбитражное разбирательство или в Международный суд необходимо в каждом отдельном случае согласие всех сторон, участвующих в споре»².

¹ See also p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir aussi p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

² [TRANSLATION] According to paragraph 2 of the article 29 of the Convention, the Ukrainian Soviet Socialist Republic does not consider itself bound by paragraph 1 of the article 29 of the Convention, according to which any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or be referred to the International Court of Justice and declares that in order to submit such a dispute to arbitration or to refer it to the International Court of Justice it is necessary to have the agreement of all the disputing parties in every separate case — [TRADUCTION] En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, la République socialiste soviétique d'Ukraine ne se considère pas liée par le paragraphe 1 dudit article, selon lequel tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est, à la demande de l'un d'entre eux, soumis à l'arbitrage ou renvoyé devant la Cour internationale de Justice, et elle déclare que pour soumettre un tel différend à l'arbitrage ou le renvoyer devant la Cour internationale de Justice, il faut dans chaque cas l'accord de toutes les parties au litige.

In the name of the Union of Soviet Socialist Republics:
 Au nom de l'Union des Républiques socialistes soviétiques :

باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية:

代表苏维埃社会主义共和国联盟:

От имени Союза Советских Социалистических Республик:

En nombre de la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

VALENTINA VLADIMIROVNA NIKOLAYEVA-TERESHKOVA
 17.7.80

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«В соответствии с пунктом 2 статьи 29 Конвенции Союз Советских Социалистических Республик не считает себя связанным положениями пункта 1 статьи 29 Конвенции, согласно которому любой спор между двумя или несколькими государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции, не решенный путем переговоров, передается по просьбе одной из сторон на арбитражное разбирательство или в Международный Суд, и заявляет, что для передачи такого спора на арбитражное разбирательство или в Международный Суд необходимо в каждом отдельном случае согласие всех сторон, участвующих в споре»¹.

In the name of the United Arab Emirates:

Au nom des Emirats arabes unis :

باسم الامارات العربية المتحدة:

代表阿拉伯联合酋长国:

От имени Объединенных Арабских Эмиратов:

En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

¹ [TRANSLATION] In accordance with article 29, paragraph 2, of the Convention, the Union of Soviet Socialist Republics declares that it does not consider itself bound by the provisions of article 29, paragraph 1, of the Convention, which provides that any dispute between two or more States Parties concerning the application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or to the International Court of Justice, and that for such dispute to be submitted to arbitration or to the International Court of Justice in every case there must be agreement between all the parties involved in the dispute — [TRANSLATION] En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, l'Union des Républiques socialistes soviétiques déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 dudit article qui prévoit que tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis, à la demande de l'un d'entre eux, à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, et elle déclare en outre que, pour que ce différend soit soumis à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, il faut dans chaque cas qu'il y ait accord à ce sujet entre toutes les parties au litige.

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
 Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国 :

От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:

En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

ANTHONY PARSONS

With reservations¹

22 July 1981

In the name of the United Republic of Cameroon:

Au nom de la République-Unie du Cameroun :

باسم جمهورية الكاميرون المتحدة :

代表喀麦隆联合共和国 :

От имени Объединенной Республики Камерун:

En nombre de la República Unida del Camerún:

In the name of the United Republic of Tanzania:

Au nom de la République-Unie de Tanzanie:

باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国 :

От имени Объединенной Республики Танзания:

En nombre de la República Unida de Tanzania:

MSIMU HASSAN

17.07.80

In the name of the United States of America:

Au nom des Etats-Unis d'Amérique :

باسم الولايات المتحدة الأمريكية :

代表美利坚合众国 :

От имени Соединенных Штатов Америки:

En nombre de los Estados Unidos de América:

SARAH R. WEDDINGTON

17.07.80

¹ Avec réserves.

In the name of the Upper Volta:

Au nom de la Haute-Volta :

باسم فولتا العليا :

代表上沃尔特:

От имени Верхней Вольты:

En nombre del Alto Volta:

In the name of Uruguay:

Au nom du l'Uruguay :

باسم أوروغواي :

代表乌拉圭:

От имени Уругвая:

En nombre del Uruguay:

JORGE AZAR GÓMEZ

30.03.81

In the name of Venezuela:

Au nom du Venezuela :

باسم فنزويلا :

代表委内瑞拉:

От имени Венесуэлы:

En nombre de Venezuela:

MERCEDES PULIDO DE BRICEÑO¹

17.07.80

In the name of Viet Nam:

Au nom du Viet Nam :

باسم فيت نام :

代表越南:

От имени Вьетнама:

En nombre de Viet Nam:

NGUYEN NGOC DUNG

29.07.80

¹ See p. 121 of this volume for the texts of the reservations and declarations made upon signature — Voir p. 121 du présent volume pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Yemen:

Au nom du Yémen :

باسم اليمن :

代表也门:

От имени Йемена:

En nombre del Yemen:

In the name of Yugoslavia:

Au nom de la Yougoslavie :

باسم يوغوسلافيا :

代表南斯拉夫:

От имени Югославии:

En nombre de Yugoslavia:

MILA DJORDJIC

17-VII-1980

In the name of Zaïre:

Au nom du Zaïre :

باسم زائير :

代表扎伊尔:

От имени Заира:

En nombre del Zaïre:

LESSEDJINA KIABA LEMA

17.07.80

In the name of Zambia:

Au nom de la Zambie :

باسم زامبيا :

代表赞比亚:

От имени Замбии:

En nombre de Zambia:

BESSIE CHIBESA KANKASA

17.07.80

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON SIGNATURE

RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA SIGNATURE

*BRAZIL**BRÉSIL*

[TRANSDUCTION — TRANSLATION]

“The Government of the Federative Republic of Brazil hereby expresses its reservations to article 15, paragraph 4 and to article 16, paragraphs 1 (a), (c), (g) and (h) of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women.

“Furthermore, Brazil does not consider itself bound by article 29, paragraph 1, of the above-mentioned Convention.”

Le Gouvernement de la République fédérative du Brésil formule des réserves à l'égard du paragraphe 4 de l'article 15 et des alinéas a, c, g, et h du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes.

En outre, le Brésil ne se considère pas lié par le paragraphe 1 de l'article 29 de ladite Convention.

*BULGARIA**BULGARIE*

[BULGARIAN TEXT — TEXTE BULGARE]

“че Народна република България няма да се счита обвързана с разпоредбите на параграф 1 на член 29 от Конвенцията.”

[TRANSLATION]

[TRANSDUCTION]

The People's Republic of Bulgaria does not consider itself bound by the provisions of article 29, paragraph 1 of the Convention.

La République populaire de Bulgarie ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 29 de la Convention.

*BYELORUSSIAN SOVIET SOCIALIST REPUBLIC**RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE DE BIÉLORUSSIE*

[BYELORUSSIAN TEXT — TEXTE BIÉLORUSSE]

«У адпаведнасці з пунктам 2 артыкула 29 Канвенцыі Беларускай Савецкая Сацыялістычная Рэспубліка не лічыць сябе звязанай палажэннем пункта 1 артыкула 29 Канвенцыі, згодна з якім любая спрэчка паміж дзвюма або некалькімі дзяржавамі-ўдзельніцамі адносна тлумачэння ці прымянення гэтай Канвенцыі, нявырашаная шляхам перагавораў, перадаецца на просьбе адной з іх на арбітраж або ў Міжнародны суд, і заяўляе, што для перадачы такой спрэчкі на арбітраж або ў Міжнародны суд неабходна ў кожным асобным выпадку згода ўсіх бакоў, якія ўдзельнічаюць у спрэчцы».

[TRANSLATION]

In accordance with article 29, paragraph 2, of the Convention, the Byelorussian Soviet Socialist Republic declares that it does not consider itself bound by the provisions of article 29, paragraph 1, of the Convention, which provides that any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or to the International Court of Justice, and further declares that for such dispute to be submitted to arbitration or to the International Court of Justice in every case there must be agreement between all the parties involved in the dispute.

[TRADUCTION]

En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, la République socialiste soviétique de Biélorussie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 dudit article, qui prévoit que tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis, à la demande de l'un d'entre eux, à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, et elle déclare en outre que, pour que ce différend soit soumis à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice, il faut dans chaque cas qu'il y ait accord à ce sujet entre toutes les parties au litige.

*CHILE**CHILI*

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

“El Gobierno de Chile ha firmado la presente Convención sobre Eliminación de todas las formas de Discriminación en contra de la Mujer, consciente del importante paso que este documento representa, no tan solo para la eliminación de todas las formas de discriminación en contra de la mujer sino, también, para su definitiva y total integración en la sociedad en condiciones de igualdad.

No obstante, se hace un deber en declarar que algunas de las disposiciones de la Convención no concuerdan totalmente con su actual legislación.

Al mismo tiempo expresa que se ha constituido una Comisión de Estudio y Reforma al Código Civil que actualmente conoce diversas propuestas tendientes a modificar, entre otras aquellas disposiciones que no se conforman íntegramente con lo dispuesto en la Convención.”

[TRANSLATION]

The Government of Chile has signed this Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, mindful of the important step which this document represents, not only in terms of the elimination of all forms of discrimination against women, but also in terms of their full and permanent integration into society in conditions of equality.

[TRADUCTION]

Le Gouvernement chilien a signé la présente Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, conscient de l'importance que revêt ce document non seulement pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, mais également pour l'intégration définitive et totale de celles-ci dans la société dans des conditions d'égalité.

The Government is obliged to state, however, that some of the provisions of the Convention are not entirely compatible with current Chilean legislation.

At the same time, it reports the establishment of a Commission for the Study and Reform of the Civil Code, which now has before it various proposals to amend, *inter alia*, those provisions which are not fully consistent with the terms of the Convention.

Il tient néanmoins à déclarer que certaines des dispositions de la Convention ne sont pas totalement conformes à la législation chilienne en vigueur.

Le Gouvernement chilien signale également qu'une Commission pour l'étude et la réforme du Code civil a été constituée et que celle-ci est actuellement saisie de diverses propositions tendant à modifier, entre autres, les dispositions qui ne sont pas strictement conformes à celles de la Convention.

CHINA

CHINE

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

中华人民共和国不接受本公约第二十九

条第一款的约束。

[TRANSLATION]

Paragraph 1 of article 29 of the Convention will not be binding on the People's Republic of China.

CZECHOSLOVAKIA

“According to paragraph 2 of the article 29 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, the Czechoslovak Socialist Republic does not consider itself bound by paragraph 1 of the article 29 of the Convention, in compliance with which any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention, which is not settled by negotiation shall, at a request of one of them, be submitted to arbitration or be referred to the International Court of Justice, it is necessary to have an agreement of all the disputing parties in every separate case.”

[TRADUCTION]

La République populaire de Chine ne sera pas liée par le paragraphe 1 de l'article 29 de la Convention.

TCHÉCOSLOVAQUIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, la République socialiste tchécoslovaque ne se considère pas liée par le paragraphe 1 dudit article, selon lequel tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est, à la demande de l'un d'entre eux, soumis à l'arbitrage ou renvoyé devant la Cour internationale de Justice; il faut dans chaque cas l'Accord de toutes les parties au litige.

EGYPT

EGYPTE

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

التحفظات :

التحفظ على نص الفقرة الثانية من المادة (٩) بشأن منح المرأة حقاً متساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها ، بان يكون ذلك دون اخلال باكتساب الطفل الناتج من زواج لجنسية ابيه ، وذلك تفادياً من اكتسابه لجنسيتين في حالة اختلاف جنسية الابوين اتقاءً للاضرار بمستقبله ، ومن الجليل ان اكتساب الطفل لجنسية ابيه هو انساب الاوضاع له ولا مساس ببداً المساواة بين الرجل والمرأة اذ المألوف موافقة المرأة في حالة زواجها من اجنبياً على انتساب اطفالهما لجنسية الاب .

التحفظ على نص المادة (١٦) بشأن تساوى المرأة بالرجل في كافة الامور المتعلقة بالزواج وعلاقات الاسرة اثناء الزواج وعقد فسخه بان يكون ذلك دون اخلال بما تكفله الشريعة الاسلامية للزوج له حقوق مقابلة لحقوق الزوج بما يحقق التوازن العادل بينهما وذلك مراعاة بما تقوم عليه العلاقات الزوجية في مصر من قدسية مستمدة من العقائد الدينية الراسخة التي لا يجوز الخروج عليها ، واعتباراً بان من اهم الاسس التي تقوم عليها هذه العلاقات التقابل بين الحقوق والواجبات على نحو من التكامل الذي يحقق المساواة الحقيقية بين الزوجين لا مظاهر المساواة الشكلية التي لا تحقق للزوجة مصلحة نافعة من الزواج بقدر ما تثقل كاهلها من قيود +

ذلك ان احكام الشريعة الاسلامية تفرض على الزوج اداء المهر المناسب للزوجة والانفاق عليها من ماله انفاقاً كاملاً ثم اداء نفقة لها عند الطلاق في حين تحتفظ الزوجة بحقوقها الكاملة على اموالها ولا تلتزم بالانفاق منها على نفسها وذلك قيدت الشريعة حق الزوجة في الطلاق بان اوجبت ان يكون ذلك بحكم القضاء في حين لم تضع مثل هذا القيد على الزوج . التمسك بالتحفظ الوارد في الفقرة (٢) من المادة التاسعة والمشرور بشأن حق الدولة الموقعة على الاتفاقية في اعلان عدم الزامها بالفقرة "١" من تلك المادة بشأن عرض ما قد ينشأ من خلاف بين الدول حول تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة التحكيم وذلك تفادياً من التقيد بنظام التحكيم في هذا المجال .

[TRANSLATION]

In respect of article 9

Reservation to the text of article 9, paragraph 2, concerning the granting to women of equal rights with men with respect to the nationality of their children, without prejudice to the acquisition by a child born of a marriage of the nationality of his father. This is in order to prevent a child's acquisition of two nationalities where his parents are of different nationalities, since this may be prejudicial to his future. It is clear that the child's acquisition of his father's nationality is the procedure most suitable for the child and that this does not infringe upon the principle of equality between men and women, since it is customary for a woman to agree, upon marrying an alien, that her children shall be of the father's nationality.

In respect of article 16

Reservation to the text of article 16 concerning the equality of men and women in all matters relating to marriage and family relations during the marriage and upon its dissolution, without prejudice to the Islamic Sharia's provisions whereby women are accorded rights equivalent to those of their spouses so as to ensure a just balance between them. This is out of respect for the sacrosanct nature of the firm religious beliefs which govern marital relations in Egypt and which may not be called in question and in view of the fact that one of the most important bases of these relations is an equivalency of rights and duties so as to ensure complementarity which guarantees true equality between the spouses. The provisions of the Sharia lay down that the husband shall pay bridal money to the wife and maintain her fully and shall also make a payment to her upon divorce, whereas the wife retains full rights over her property and is not obliged to spend anything on her keep.

[TRADUCTION]

En ce qui concerne l'article 9

Réserve sur les dispositions du paragraphe 2 de l'article 9 relatives à l'octroi à la femme de droits égaux à ceux de l'homme en ce qui concerne la nationalité de ses enfants, à savoir que cet octroi doit se faire sans préjudice de l'acquisition par l'enfant né du mariage de la nationalité du père en vue d'empêcher qu'il n'acquière deux nationalités lorsque ses parents sont de nationalités différentes et d'éviter ainsi que l'avenir de l'enfant ne soit compromis. En outre, sans porter atteinte au principe de l'égalité entre l'homme et la femme, il est certes plus approprié pour l'enfant qu'il acquière la nationalité de son père dans la mesure où l'usage veut qu'une femme qui épouse un étranger accepte que ses enfants acquièrent la nationalité de leur père.

En ce qui concerne l'article 16

Réserve sur les dispositions de l'article 16 relatives à l'égalité de l'homme et de la femme pour toutes les questions découlant du mariage, au cours du mariage et lors de sa dissolution, qui ne doivent pas aller à l'encontre des dispositions de la chari'a garantissant à l'épouse des droits équivalents à ceux de son conjoint afin d'assurer un juste équilibre entre eux, compte tenu de la valeur sacrée des liens du mariage et des relations familiales en Egypte qui trouve sa source dans de profondes convictions religieuses qu'on ne saurait transgresser et du fait que ces liens sont essentiellement fondés sur l'égalité des droits et des devoirs et sur la complémentarité qui réalise la véritable égalité entre les conjoints. Les dispositions de la chari'a font notamment obligation à l'époux de fournir à son épouse une dot appropriée, de subvenir totalement à ses besoins et de lui verser une allocation en cas de divorce, tandis qu'elle conserve la totalité de ses droits sur ses biens sans avoir à les utiliser pour subve-

The Sharia therefore restricts the wife's rights to divorce by making it contingent on a judge's ruling, whereas no such restriction is laid down in the case of the husband.

In respect of article 29

The Egyptian delegation also maintains the reservation contained in article 29, paragraph 2, concerning the right of a State signatory to the Convention to declare that it does not consider itself bound by paragraph 1 of that article concerning the submission to an arbitral body of any dispute which may arise between States concerning the interpretation or application of the Convention. This is an order to avoid being bound by the system of arbitration in this field.

nir à ses besoins. C'est pour cette raison que la chari'a n'accorde le divorce à la femme que sur décision du tribunal tandis qu'elle n'impose pas cette condition à son époux.

En ce qui concerne l'article 29

La délégation égyptienne est également en faveur du maintien de la réserve énoncée au paragraphe 2 de l'article 29 relative au droit de l'Etat signataire de la Convention de déclarer qu'il ne se considère pas lié par les dispositions du paragraphe 1 dudit article relatives à la soumission à un organe d'arbitrage de tout différend entre des Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la Convention, se dégageant ainsi de toute obligation découlant d'une décision que l'organe d'arbitrage pourrait prendre en ce domaine.

EL SALVADOR

EL SALVADOR

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

“El Poder Ejecutivo . . . aprobó el texto de la citada Convención y dispuso hacer reserva respecto al artículo 29, párrafo 1, de dicha Convención.”

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

. . . Upon ratification of the Convention, the Government of El Salvador will make the reservation provided for in article 29.

. . . Lors de la ratification de la Convention susmentionnée, le Gouvernement salvadorien formulera la réserve prévue à l'article 29 de la Convention.

FRANCE

FRANCE

[TRANSLATION — TRADUCTION]

1. The Government of the French Republic declares that the preamble to the Convention — in particular the eleventh preambular paragraph — contains debatable elements which are definitely out of place in this text.

«1. Le Gouvernement de la République française déclare que le préambule de la Convention contient, notamment en son onzième considérant, des éléments contestables qui n'ont en tout état de cause pas leur place dans ce texte.

2. The Government of the French Republic declares that the term “family education” in article 5 (b) of the Convention must be interpreted as meaning

2. Le Gouvernement de la République française déclare que l'expression «éducation familiale» qui figure à l'article 5 b de la Convention doit être inter-

public education concerning the family and that, in any event, article 5 will be applied subject to respect for article 17 of the International Covenant on Civil and Political Rights¹ and article 8 of the European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms.²

3. The Government of the French Republic declares that article 5 (b) and article 16, paragraph 1 (d), must not be interpreted as implying joint exercise of parental authority in situations in which French legislation allows of such exercise by only one parent.

4. The Government of the French Republic declares that article 7 must not preclude the application of the second paragraph of article LO 128 of the electoral code.

5. The Government of the French Republic declares that article 9 of the Convention must not be interpreted precluding the application of the second paragraph of article 96 of the code of French nationality.

6. The Government of the French Republic declares that article 14, paragraph 2 (b), of the Convention must not be interpreted as implying the material implementation free of charge of the benefits referred to in this provision.

7. The Government of the French Republic declares that article 15, paragraphs 2 and 3, and article 16, paragraphs 1 (c) and 1 (b), of the Convention must not preclude the application of the provisions of Book Three, Part V, chapter II of the Civil Code.

8. The Government of the French Republic declares that article 16, paragraph 1 (d), of the Convention must not

prétée comme visant l'éducation publique relative à la famille, et qu'en tout état de cause l'article 5 sera appliqué dans le respect de l'article 17 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques¹ et de l'article 8 de la Convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales².

3. Le Gouvernement de la République française déclare que l'alinéa b de l'article 5 et l'alinéa d du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention ne doivent pas être interprétés comme impliquant l'exercice commun de l'autorité parentale dans des situations où la législation française ne reconnaît cet exercice qu'à un seul des parents.

4. Le Gouvernement de la République française déclare que l'article 7 ne doit pas faire obstacle à l'application du deuxième alinéa de l'article LO 128 du code électoral.

5. Le Gouvernement de la République française déclare que l'article 9 de la Convention ne doit pas être interprété comme faisant obstacle à l'application du deuxième alinéa de l'article 96 du code de la nationalité française.

6. Le Gouvernement de la République française déclare que l'alinéa b du paragraphe 2 de l'article 14 de la Convention ne doit pas être interprété comme impliquant la réalisation matérielle et gratuite des prestations prévues dans cette disposition.

7. Le Gouvernement de la République française déclare que les paragraphes 2 et 3 de l'article 15 et les alinéas c et b du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention ne doivent pas faire obstacle à l'application des dispositions du chapitre II du titre V du livre troisième du Code civil.

8. Le Gouvernement de la République française déclare que l'alinéa d du paragraphe 1 de l'article 16 de la Conven-

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 999, p. 171.

² *Ibid.*, vol. 213, p. 221.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 999, p. 171.

² *Ibid.*, vol. 213, p. 221.

preclude the application of article 383 of the Civil Code.

9. The Government of the French Republic declares, in pursuance of article 29, paragraph 2, of the Convention, that it will not be bound by the provisions of article 29, paragraph 1.

10. The Government of the French Republic declares that no provision of the Convention must be interpreted as prevailing over provisions of French legislation which are more favourable to women than to men.

The Government of the French Republic enters a reservation concerning the right to choose a family name mentioned in article 16 paragraph 1 (g) of the Convention.

*GERMAN DEMOCRATIC
REPUBLIC*

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

“Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 29 Absatz 2 der Konvention, daß sie sich durch Artikel 29 Absatz 1 nicht als gebunden betrachtet.”

[TRANSLATION]

Pursuant to article 29, paragraph 2 of the Convention, the German Democratic Republic declares that it does not consider itself bound by article 29, paragraph 1.

GUINEA

[TRANSLATION — TRADUCTION]

. . . The People's Revolutionary Republic of Guinea wishes to sign the Convention . . . with the understanding that his procedure annuls the procedure of accession previously followed by Guinea with respect to the Convention.

tion ne doit pas faire obstacle à l'application de l'article 383 du Code civil.

9. Le Gouvernement de la République française déclare, conformément au paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, qu'il ne sera pas lié par les dispositions du paragraphe premier de cet article.

10. Le Gouvernement de la République française déclare qu'aucune disposition de la Convention ne doit être interprétée comme faisant obstacle aux dispositions de la législation française qui sont plus favorables aux femmes qu'aux hommes.»

Le Gouvernement de la République française émet une réserve en ce qui concerne le droit au choix du nom de famille mentionné au paragraphe 1 g de l'article 16 de la Convention.»

*RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE
ALLEMANDE*

[TRADUCTION]

La République démocratique allemande déclare que conformément au paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, elle ne se considère pas liée par le paragraphe 1 de l'article 29.

GUINÉE

« . . . La République Populaire Révolutionnaire de Guinée désire signer la Convention . . . étant entendu que cette procédure annule celle de l'adhésion à ladite Convention qui a été suivie par elle.»

HUNGARY

HONGRIE

[HUNGARIAN TEXT — TEXTE HONGROIS]

“A Magyar Népköztársaság kijelenti, hogy az egyezmény 29. cikkének 1. bekezdését nem tekinti magára nézve kötelezőnek.”

[TRANSDUCTION — TRANSLATION]

“The Hungarian People’s Republic declares that it does not consider itself bound by the terms of article 29, paragraph 1, of the Convention.”

La République populaire hongroise déclare qu’elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l’article 29 de la Convention.

INDIA

INDE

[TRANSDUCTION — TRANSLATION]

“i) With regard to articles 5 (a) and 16 (1) of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, the Government of the Republic of India declares that it shall abide by and ensure these provisions in conformity with its policy of non-interference in the personal affairs of any Community without its initiative and consent.

i) En ce qui concerne l’alinéa a de l’article 5 et le paragraphe 1 de l’article 16 de la Convention sur l’élimination de toutes les formes de discrimination à l’égard des femmes, le Gouvernement de la République de l’Inde déclare qu’il se conformera à leurs dispositions et en assurera l’application conformément à sa politique de non-ingérence dans les affaires intérieures de toute collectivité hormis l’initiative ou le consentement de cette dernière.

“ii) With regard to article 16 (2) of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Government of the Republic of India declares that though in principle it fully supports the principle of compulsory registration of marriages, it is not practical in a vast country like India with its variety of customs, religions and level of literacy.”

ii) En ce qui concerne le paragraphe 2 de l’article 16 de la Convention sur l’élimination de toutes les formes de discrimination à l’égard des femmes, le Gouvernement de la République de l’Inde déclare que, bien qu’en principe il appuie pleinement le principe de l’enregistrement obligatoire du mariage, ce principe n’est pas d’une application pratique dans un vaste pays comme l’Inde où existe une grande diversité de coutumes, de religions et de niveaux d’alphabétisation.

“With regard to article 29 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, the Government of the Republic of India declares that it does not consider itself bound by paragraph 1 of this article.”

En ce qui concerne l’article 29 de la Convention sur l’élimination de toutes les formes de discrimination à l’égard des femmes, le Gouvernement de la République de l’Inde déclare qu’il ne se considère pas lié par le paragraphe 1 de cet article.

ITALY

ITALIE

[ITALIAN TEXT — TEXTE ITALIEN]

“L’Italia si riserva di avvalersi al momento del deposito dello strumento di ratifica della facoltà prevista dall’art. 19 della Convenzione di Vienna sul diritto dei trattati del 23 maggio 1969.”

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

Italy reserves the right to exercise, when depositing the instrument of ratification, the option provided for in article 19 of the Vienna Convention on the Law of Treaties of 23 May 1969.¹

L’Italie se réserve la possibilité de se prévaloir, au moment du dépôt de l’instrument de ratification, de la faculté prévue à l’article 19 de la Convention de Vienne sur le droit des traités du 23 mai 1969¹.

JORDAN

JORDANIE

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

- ١ . التحفظ على الفقرة الثانية من المادة التاسعة
- ٢ . التحفظ على الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشره
(تبعية سكن المرأة مع زوجها)
- ٣ . التحفظ على صياغة الفقرة (ج) من المادة السادسة عشره وذلك فيما يتعلق بالحقوق الناجمه عند فسخ الزواج بالنسبة للنفقة والتعويض .
- ٤ . التحفظ على صياغة الفقرة (د) والفقرة (ز) من المادة السادسة عشره .

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

1. Reservation with respect to article 9, paragraph 2;
2. Reservation with respect to article 15, paragraph 4 (a wife’s residence with her husband);
3. A reservation to the wording of article 16, paragraph (1) (c), relating to

1. Réserve concernant le paragraphe 2 de l’article 9;
2. Réserve concernant le paragraphe 4 de l’article 15 (la femme doit avoir la même résidence que son mari);
3. Réserve quant à la formulation de l’alinéa c du paragraphe 1 de l’article 16,

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1155, p. 331.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1155, p. 331.

the rights arising upon the dissolution of marriage with regard to maintenance and compensation;

4. A reservation to the wording of article 16, paragraph (1) (*d*) and (*g*).

en ce qui concerne les droits lors de la dissolution du mariage en matière de pension alimentaire ou de compensation.

4. Réserve quant à la formulation des alinéas *d* et *g* du paragraphe 1 de l'article 16.

MEXICO

MEXIQUE

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

“Al suscribir *ad referendum* la Convención sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación contra la Mujer, abierta a la firma de los Estados por la Asamblea General de las Naciones Unidas el 18 de diciembre de 1979, el Gobierno de los Estados Unidos Mexicanos deja constancia de que lo hace en el entendimiento de que las disposiciones de la aludida Convención, que coinciden en todo lo esencial con lo previsto en la legislación mexicana, serán aplicadas en la República de acuerdo con las modalidades y los procedimientos que prescribe la misma legislación nacional, y que el otorgamiento de las prestaciones de índole material que se pueda derivar de la Convención, será tan amplio como lo permitan los recursos al alcance del Estado mexicano.”

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

In signing *ad referendum* the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, which the General Assembly opened for signature by States on 18 December 1979, the Government of the United Mexican States wishes to place on record that it is doing so on the understanding that the provisions of the said Convention, which agree in all essentials with the provisions of Mexican legislation, will be applied in Mexico in accordance with the modalities and procedures prescribed by Mexican legislation and that the granting of material benefits in pursuance of the Convention will be as generous as the resources available to the Mexican State permit.

En souscrivant, *ad referendum*, à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, ouverte à la signature par l'Assemblée générale des Nations Unies le 18 décembre 1979, le Gouvernement des Etats-Unis du Mexique déclare qu'il est entendu que les dispositions de ladite Convention, qui correspondent pour l'essentiel à ce qui est prévu par la législation mexicaine, seront appliquées dans la République conformément aux modalités et procédures prescrites par cette législation, et que l'octroi des prestations matérielles qui pourra résulter de la Convention se fera aussi largement que le permettront les ressources à la disposition de l'Etat mexicain.

MONGOLIA

MONGOLIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

“According to paragraph 2 of the article 29 of the Convention on the elimi-

En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention sur l'élimina-

nation of all forms of discrimination against women, the Mongolian People's Republic does not consider itself bound by paragraph 1 of the article 29 of this Convention which says: 'Any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration.

"If within six months from the date of the request for arbitration, the parties are unable to agree on the organization of the arbitration any one of those parties may refer the dispute to the International Court of Justice by request in conformity with the Statute of the Court."

ROMANIA

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Socialist Republic of Romania declares that it does not consider itself to be bound by the provisions of article 29, paragraph 1, of the Convention, which stipulates that any dispute between States Parties concerning the interpretation or application of the Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice. The Socialist Republic of Romania holds that such disputes shall be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice only when both parties to the dispute so agree in each individual case.

tion de la discrimination à l'égard des femmes, la République populaire mongole ne se considère pas liée par le paragraphe 1 dudit article, aux termes duquel : «Tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis à l'arbitrage à la demande de l'un d'entre eux.

Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, l'une quelconque d'entre elles peut soumettre le différend à la Cour internationale de Justice, en déposant une requête conformément au statut de la Cour.»

ROUMANIE

«La République Socialiste de Roumanie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 29 de la Convention, selon lesquelles tout différend entre les Etats parties à la Convention concernant l'interprétation et l'application de celle-ci, et qui n'est pas réglé par voie de négociation est soumis à l'arbitrage ou à la Cour Internationale de Justice, à la demande de l'une des parties au litige. La République Socialiste de Roumanie considère que de tels différends seront soumis à l'arbitrage ou à la Cour Internationale de Justice seulement avec le consentement de toutes les parties en litige pour chaque cas concret».

*UKRAINIAN SOVIET
SOCIALIST REPUBLIC*

*RÉPUBLIQUE SOCIALISTE
SOVIÉTIQUE D'UKRAINE*

[UKRAINIAN TEXT — TEXTE UKRAINIEN]

«Відповідно до пункту 2 статті 29 Конвенції Українська Радянська Соціалістична Республіка не вважає себе зв'язаною положеннями пункту 1 статті 29 Конвенції, згідно з яким будьякий спір між двома або, декількома країнами-учасниками відносно тлумачення або застосування цієї Конвенції, не вирішений шляхом переговорів, передається на прохання однієї з сторін на арбітражний розгляд або в Міжнародний суд, і заявляє, що для передачі такого спору на арбітражний розгляд або в Міжнародний суд необхідна в кожному окремому випадку згода всіх сторін, що беруть участь у спорі».

[TRANSLATION¹ — TRADUCTION²]

According to paragraph 2 of the article 29 of the Convention the Ukrainian Soviet Socialist Republic does not consider itself bound by paragraph 1 of the article 29 of the Convention, in compliance with which any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of the present Convention which is not settled by negotiation shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration or be referred to the International Court of Justice and declare, that in order to submit such a dispute to arbitration or to refer it to the International Court of Justice it is necessary to have an agreement of all the disputing parties in every separate case.

*UNITED KINGDOM OF GREAT
BRITAIN AND NORTHERN IRE-
LAND*

“The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland declare that it is their intention to make certain reservations and declarations upon ratification of the Convention.”

¹ Translation supplied by the Government of the Ukrainian SSR.

² Traduction fournie par le Gouvernement de la RSS d'Ukraine.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

En vertu du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, la République socialiste soviétique d'Ukraine ne se considère pas liée par le paragraphe 1 dudit article, selon lequel tout différend entre deux ou plusieurs Etats parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui n'est pas réglé par voie de négociation est, à la demande de l'un d'entre eux, soumis à l'arbitrage ou renvoyé devant la Cour internationale de Justice, et elle déclare que pour soumettre un tel différend à l'arbitrage ou le renvoyer devant la Cour internationale de Justice, il faut dans chaque cas l'accord de toutes les parties au litige.

*ROYAUME-UNI DE GRANDE-
BRETAGNE ET D'IRLANDE DU
NORD*

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord déclare qu'il a l'intention de formuler des réserves et déclarations lors de la ratification de la présente Convention.

VENEZUELA

VENEZUELA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

“Con base en lo dispuesto en el párrafo 2 del artículo 29 de la Convención que firmó en este acto, declaro formalmente, en nombre de la República de Venezuela, que mi país no se considera obligado por lo dispuesto en el párrafo 1 del mencionado artículo 29”.

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

Pursuant to the provisions of article 29, paragraph 2, of the Convention, the Republic of Venezuela declares that it does not consider itself bound by the provisions of article 29, paragraph 1.

Conformément aux dispositions du paragraphe 2 de l'article 29 de la Convention, la République du Venezuela déclare qu'elle ne se considère pas liée par la disposition stipulée au paragraphe 1 dudit article 29.

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION

RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION

BYELORUSSIAN SOVIET
SOCIALIST REPUBLICRÉPUBLIQUE SOCIALISTE
SOVIÉTIQUE DE BIÉLORUSSIE

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 121 of this volume.*]

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 121 du présent volume.*]

CHINA

CHINE

[*Confirming the declaration made upon signature. For the text, see p. 123 of this volume.*]

[*Avec confirmation de la déclaration formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 123 du présent volume.*]

CUBA

CUBA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

“El Gobierno de la República de Cuba hace expresa reserva a lo que establece el artículo 29 de la Convención, pues entiende que las diferencias que puedan surgir en cuanto a la interpretación o aplicación de la Convención entre los Estados Partes, deben ser resueltas mediante negociaciones directas por vía diplomática”.

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

The Government of the Republic of Cuba makes a specific reservation concerning the provisions of article 29 of the

Le Gouvernement de la République de Cuba fait une réserve expresse touchant les dispositions de l'article 29 de la Con-

Convention inasmuch as it holds that any disputes that may arise between States Parties should be resolved through direct negotiations through the diplomatic channel.

**GERMAN DEMOCRATIC
REPUBLIC**

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 128 of this volume.*]

HUNGARY

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 129 of this volume.*]

MONGOLIA

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 131 of this volume.*]

vention car, à son sens, les divergences qui peuvent surgir quant à l'interprétation ou l'application de la Convention entre les Etats parties doivent être éliminées au moyen de négociations directes par la voie diplomatique.

**RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE
ALLEMANDE**

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 128 du présent volume.*]

HONGRIE

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 129 du présent volume.*]

MONGOLIE

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 131 du présent volume.*]

[MONGOLIAN TEXT — TEXTE MONGOLE]

“Бүгд Найрамдах Монгол Ард Улс өөрийгөө энэхүү Конвенцийн 29 дүгээр зүйлийн 1-ийн заалттай холбогдолгүй гэж үзэж байгаа бөгөөд уг Конвенцийг тайлбарлах, хэрэглэхтэй холбогдсон аливаа маргааныг арбитрын шүүх буму Олон улсын шүүхэд шилжүүлэхийн тулд уг маргаанд оролцогч бүх талын зөвшөөрөл шаардагдана гэж үзэж байгааг зарлан мэдэгдэж байна”.

[TRANSLATION]

The Mongolian People's Republic does not consider itself bound by the provisions of paragraph 1 of article 29 of this Convention and states that for submission of any dispute concerning the interpretation or application of the Convention to arbitration or to the International Court of Justice, the consent of all the parties involved in the given dispute is necessary.

[TRADUCTION]

La République populaire mongole ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 29 de la Convention et déclare qu'il faudra l'Accord de toutes les parties concernées pour qu'un différend concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention puisse être soumis à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice.

POLAND

POLOGNE

[POLISH TEXT — TEXTE POLONAIS]

“Polska Rzeczpospolita Ludowa nie uważa się za związaną postanowieniami paragrafu 1 artykułu 29 tej Konwencji”.

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

The People's Republic of Poland does not consider itself bound by article 29, paragraph 1, of the Convention.

La République populaire de Pologne ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 29 de cette Convention.

UKRAINIAN SOVIET
SOCIALIST REPUBLICRÉPUBLIQUE SOCIALISTE
SOVIÉTIQUE D'UKRAINE

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 133 of this volume.*]

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 133 du présent volume.*]

UNION OF SOVIET
SOCIALIST REPUBLICSUNION DES RÉPUBLIQUES
SOCIALISTES SOVIÉTIQUES

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 117 of this volume.*]

[*Avec confirmation de la réserve formulée lors de la signature. Pour le texte, voir p. 117 du présent volume.*]

OBJECTIONS relating to the signature by the Government of Democratic Kampuchea

OBJECTIONS relatives à la signature du Gouvernement du Kampuchea démocratique

Received by the Secretary-General on:

Reçues par le Secrétaire général le :

11 December 1980

11 décembre 1980

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

“The signing of the above-said convention on behalf of the so-called Government of Democratic Kampuchea, a criminal clique of stooges which was overthrown by the people of Kampuchea, in the opinion of the German Democratic Republic is unlawful and,

La signature de la convention susmentionnée par le prétendu Gouvernement du Kampuchea démocratique, qui n'est qu'une clique de comparses criminels renversée par le peuple kampuchéen, est, de l'avis de la République démocratique allemande, illégale et par conséquent

therefore, null and void. In the People's Republic of Kampuchea, the only existing Kampuchean State, the entire power is exercised by the Revolutionary Council of the People's Republic of Kampuchea. Therefore, the Revolutionary Council of the People's Republic of Kampuchea is the sole legitimate Government of Kampuchea which has the right to represent that country and its interests, including within the framework of the United Nations Organization. It cannot be overlooked that the farce of the signing of the said convention by one person who represents nobody than himself, constitutes a violation of generally recognized legal norms, an affront to millions of citizens of Kampuchea who were tormented to death by the Pol Pot-Ieng Sary regime, and a derision of the international public which very well knows about those crimes."

19 January 1981

HUNGARY

"The Hungarian People's Republic recognizes the Kampuchean People's Revolutionary Council as the sole legitimate representative of the Kampuchean People and regards only representatives accredited by that body as being authorized to act on behalf of Kampuchea both in bilateral and multilateral relations and in respect of international organizations and agreements. The Hungarian People's Republic therefore refuses to acknowledge the right of the former genocidal Pol Pot régime to assume any international obligations on behalf of the Kampuchean people.

Consequently, the Hungarian People's Republic as a party to [the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights and] the

nulle et non avenue. Dans la République populaire du Kampuchea, seul Etat kampuchéen existant, tout le pouvoir est exercé par le Conseil révolutionnaire de la République populaire kampuchéenne. Le seul gouvernement légitime du Kampuchea est donc le Conseil révolutionnaire de la République populaire du Kampuchea et lui seul a le droit de représenter ce pays et ses intérêts, y compris à l'Organisation des Nations Unies. Il n'échappera à l'attention de quiconque que la signature de ladite convention par une personne qui ne représente que soi-même est une farce qui constitue une violation des normes juridiques généralement reconnues, un affront aux millions de ressortissants kampuchéens torturés à mort par le régime Pol Pot-Ieng Sary et une marque de mépris pour l'opinion publique internationale qui n'ignore rien de ces crimes.

19 janvier 1981

HONGRIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

La République populaire hongroise reconnaît le Conseil révolutionnaire du peuple kampuchéen comme seul représentant légitime du peuple kampuchéen et considère que seuls les représentants accrédités par cet organe sont autorisés à agir au nom du Kampuchea tant dans les relations bilatérales et multilatérales qu'au sein des organisations internationales et aux fins des accords internationaux. La République populaire hongroise refuse donc de reconnaître le droit de l'ancien régime de génocide de Pol Pot d'assumer des obligations internationales au nom du peuple kampuchéen.

En conséquence, en tant que partie [au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, au Pacte international relatif aux droits civils et politiques et] à la Convention sur l'élimi-

Convention on the Elimination of All Forms of discrimination against Women considers any signature affixed on behalf of the so-called Government of Democratic Kampuchea to have no legal force whatever.”

29 January 1981

BULGARIA

“The Government of the People’s Republic of Bulgaria, as a party to the above-mentioned instrument, cannot recognize as legally valid the signature of the representative of the so-called “Government of Democratic Kampuchea”, which has been overthrown by the Kampuchean people on 7 January 1979. Since that time the one and only governing body in charge of state affairs in Kampuchea has been the People’s Revolutionary Council, the sole and legitimate government of the People’s Republic of Kampuchea.

Since only representatives authorized by the People’s revolutionary Council have legally the right to represent the People’s Republic of Kampuchea in signing any international instrument elaborated within the framework of the United Nations, the signatures of the delegate of the criminal and terrorist clique of Pol Pot and Ieng Sary, are completely unlawful and have no legal force whatsoever.

The Government of the People’s Republic of Bulgaria, therefore, considers those signatures null and void and deplores this farce which gravely impairs and compromises the prestige and morale of the United Nations by violating and discrediting its noble principles and ideals.”

nation de toutes les formes de discrimination à l’égard des femmes, la République populaire hongroise estime que toute signature apposée au nom du prétendu Gouvernement du Kampuchea démocratique est dépourvue de toute valeur juridique.

29 janvier 1981

BULGARIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement de la République populaire de Bulgarie, en sa qualité de partie à l’instrument susmentionné, ne peut reconnaître de valeur légale à la signature du représentant du soi disant «Gouvernement du Kampuchea démocratique», qui a été renversé par le peuple kampuchéen le 7 janvier 1979. Depuis lors, le seul et unique organe de gouvernement chargé des affaires de l’Etat au Kampuchea est le Conseil populaire de la Révolution, seul gouvernement légitime de la République populaire du Kampuchea.

Etant donné que seuls des représentants autorisés par le Conseil populaire de la Révolution ont légalement le droit de représenter la République populaire du Kampuchea pour signer tout instrument international élaboré dans le cadre de l’Organisation des Nations Unies, les signatures du délégué de la clique criminelle et terroriste de Pol Pot-Ieng Sary sont totalement illégales et n’ont pas la moindre valeur juridique.

Le Gouvernement de la République populaire de Bulgarie considère donc ces signatures comme nulles et non avenues et déplore cette mascarade qui ébranle et compromet gravement le prestige et l’autorité morale de l’Organisation des Nations Unies en violant et en discréditant les nobles principes et idéaux qui sont les siens.

13 February 1981

13 février 1981

UNION OF SOVIET SOCIALIST
REPUBLICS

UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES
SOVIÉTIQUES

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«Подписание вышеупомянутых международных соглашений от имени так называемого «Правительства Демократической Кампучии» — палаческой клики Пол Пота-Иенг Сари, свергнутой кампучийским народом, является совершенно незаконным и не имеет юридической силы. От имени Кампучии могут выступать лишь представители, уполномоченные Народно-революционным советом Народной Республики Кампучии. В мире существует только одно государство Кампучия — это Народная Республика Кампучия, которую признало большое число государств. Вся власть в Народной Республике Кампучии полностью находится в руках Народно-революционного совета — единственного законного правительства Кампучии, которое обладает исключительным правом выступать от имени Кампучии на международной арене, в том числе и при подписании международных соглашений, разработанных в рамках Организации Объединенных Наций.

Нельзя также не отметить, что фарс с подписанием в Секретариате Организации Объединенных Наций упомянутых международных соглашений никого не представляющим лицом является издевательством над нормами права и морали, прямым глумлением над памятью миллионов кампучийцев, замученных режимом Пол Пота—Иенг Сари. Всему международному сообществу известно о кровавых преступлениях этой марионеточной клики.»

[TRANSLATION]

[TRADUCTION]

Signature of the above-mentioned international agreement on behalf of the so-called "Government of Democratic Kampuchea"—the bloodthirsty Pol Pot-Ieng Sary clique, which has been overthrown by the Kampuchean people—is completely unlawful and has no legal force. Only representatives authorized by the People's Revolutionary Council of the People's Republic of Kampuchea can act on behalf of Kampuchea. There is only one State of Kampuchea in the world; this is the People's Republic of Kampuchea which has been recognized by a large number of States. All power in the People's Republic of Kampuchea is fully in the hands of the People's Revolutionary Council—the sole legitimate Government of Kampuchea which has the exclusive right to perform acts on behalf of Kampuchea in the international

La signature de l'accord international susmentionné, au nom du prétendu «Gouvernement du Kampuchea démocratique», par la clique tortionnaire Pol Pot-Ieng Sary, renversée par le peuple kampuchéen, est totalement illégale et n'a aucune valeur juridique. Ne peuvent intervenir au nom du Kampuchea que les représentants à ce habilités par le Conseil populaire révolutionnaire de la République populaire du Kampuchea. Il n'existe qu'un seul Etat kampuchéen dans le monde — la République populaire du Kampuchea qui a été reconnue par un grand nombre d'Etats. Dans la République populaire du Kampuchea tout le pouvoir se trouve entièrement aux mains du Conseil populaire révolutionnaire, unique Gouvernement légitime du Kampuchea, qui a seul le droit de représenter ce pays sur la scène internationale, no-

arena, including the signature of international agreements elaborated within the framework of the United Nations.

It should be mentioned also that the farce of the signature of the above-mentioned international agreement in the United Nations Secretariat by a person who represents no one, is a mockery of the rules of law and morality and a direct affront to the memory of the millions of Kampuchéans tortured by the Pol Pot-Ieng Sary régime. The entire international community is aware of the bloody crimes of this puppet clique.

tamment lors de la signature d'accords internationaux élaborés dans le cadre de l'Organisation des Nations Unies.

Il est également impossible de ne pas reconnaître que la farce que constitue la signature, au Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies, de l'accord international susmentionné par un individu qui ne représente personne bafoue les normes du droit et de la morale et est une insulte à la mémoire de millions de Kampuchéens massacrés par le régime de Pol Pot-Ieng Sary. Les crimes sanglants perpétrés par cette clique de fantoches sont connus de la communauté internationale tout entière.

18 February 1981

18 février 1981

BYELORUSSIAN SOVIET SOCIALIST
REPUBLIC

RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE
DE BIÉLORUSSIE

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«Подписание упомянутых выше международных соглашений от имени так называемого «правительства Демократической Кампучии», представляющего собой не что иное как клику палачей Пол Пота—Иенг Сари, которая была свергнута кампучийским народом, является абсолютно незаконным и не имеет юридической силы.

В мире существует только одно государство Кампучия — это Народная Республика Кампучия, которую признало большое число стран. Вся власть в Народной Республике Кампучии полностью находится в руках Народно-революционного совета, который является единственным законным правительством Кампучии. Народно-революционный совет Народной Республики Кампучии обладает исключительным правом выступать от имени Кампучии на международной арене, в том числе и при подписании международных соглашений, разработанных в рамках Организации Объединенных Наций. Соответственно, только представители, уполномоченные Народно-революционным советом Народной Республики Кампучии, могут выступать от имени Кампучии.

Постоянное представительство Белорусской Советской Социалистической Республики при Организации Объединенных Наций рассматривает фарс с подписанием в Секретариате Организации Объединенных Наций вышеупомянутых международных соглашений никого не представляющим лицом как издевательство над нормами права и морали, как циничное глумление над памятью миллионов кампучийцев, которые — и это хорошо известно всему международному сообществу — были замучены кровавым марионеточным режимом Пол Пота—Иенг Сари.»

[TRANSLATION]

Signature of the above-mentioned international agreement on behalf of the so-called "Government of Democratic Kampuchea" — which is none other than the Pol Pot-Ieng Sary band of cutthroats that has been overthrown by the Kampuchea people — is completely unlawful and has no legal force.

There is only one State of Kampuchea in the world; this is the People's Republic of Kampuchea, which has been recognized by a large number of countries. All power in the People's Republic of Kampuchea is fully in the hands of the People's Revolutionary Council, which is the sole legitimate Government of Kampuchea. The People's Revolutionary Council of the People's Republic of Kampuchea has the exclusive right to act on behalf of Kampuchea in the international arena, including the right to sign international agreements elaborated within the framework of the United Nations. Accordingly, only representatives authorized by the People's Revolutionary Council of the People's Republic of Kampuchea may act on behalf of Kampuchea.

The Permanent Mission of the Byelorussian Soviet Socialist Republic to the United Nations considers that the farce of the signature of the above-mentioned international agreement in the United Nations Secretariat, by a person who represents no one, is a mockery of the rules of law and morality, and a cynical affront to the memory of the millions of Kampuchéans who — as the entire international community is well aware — have been tortured by the bloodthirsty Pol Pot-Ieng Sary puppet régime.

[TRADUCTION]

La signature de l'instrument international susmentionné au nom du prétendu «Gouvernement du Kampuchea démocratique», qui n'est rien d'autre que la clique des tortionnaires de Pol Pot et Ieng Sary, renversée par le peuple kampuchéen, est absolument illégale et n'a aucune valeur juridique.

Il n'existe au monde qu'un seul Etat kampuchéen, la République populaire du Kampuchea, reconnue par un grand nombre de pays. Le pouvoir est exercé dans son intégralité, en République populaire du Kampuchea, par le Conseil populaire révolutionnaire, seul gouvernement légitime du Kampuchea. Le Conseil révolutionnaire populaire de la République populaire du Kampuchea possède en exclusivité le droit d'intervenir sur la scène internationale au nom du Kampuchea, et notamment de signer les instruments internationaux élaborés dans le cadre de l'Organisation des Nations Unies. En conséquence, seuls les représentants dûment accrédités par le Conseil populaire révolutionnaire de la République populaire du Kampuchea ont le droit d'agir au nom du Kampuchea.

La Mission permanente de la République socialiste soviétique de Biélorussie auprès de l'Organisation des Nations Unies considère la comédie de la signature de l'instrument international susmentionné au Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies par un individu qui ne représente personne comme une dérision des normes du droit et de la morale, une insulte cynique à la mémoire des millions de Kampuchéens torturés à mort, comme le sait fort bien la communauté internationale tout entière, par les fantoches sanguinaires du régime de Pol Pot et Ieng Sary.

10 March 1981

CZECHOSLOVAKIA

“As a party to the above-mentioned instrument, the Government of the Czechoslovak Socialist Republic cannot recognize the legal validity of the signature of the above-mentioned international agreement, on behalf of the so-called “Government of Democratic Kampuchea”, since that infamous regime of Pol Pot and Ieng Sary has been overthrown by the Kampuchean people and no longer exists. It is an established fact that the only existing Kampuchean State is the People’s Republic of Kampuchea. All power in that State is exercised by the People’s Revolutionary Council — the sole legitimate Government of Kampuchea that has the right to represent the Kampuchean people in international affairs, including the signing of international agreements elaborated within the framework of the United Nations.

The horrendous crimes, including the crime of genocide, committed by the Pol Pot-Ieng Sary clique against the Kampuchean people have long been exposed and have been condemned by the entire international community. The Government of the Czechoslovak Socialist Republic deplores therefore that a representative of that no longer existing regime could engage in the farcical act of signing the above-mentioned international agreement on behalf of a people he does not represent mocking thus not only the rules of international law but also those of morality and decency. It is the view of the Czechoslovak Government that this act gravely impairs and compromises the prestige and authority of the United Nations.”

10 mars 1981

TCHÉCOSLOVAQUIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement de la République socialiste tchécoslovaque, en sa qualité de partie à l’instrument susmentionné, ne peut reconnaître de valeur légale à la signature apposée au nom du prétendu «Gouvernement du Kampuchea démocratique» sur l’accord international susmentionné, puisque le régime infâme de Pol Pot et de Ieng Sary a été renversé par le peuple kampuchéen et n’existe plus. C’est un fait établi que le seul Etat kampuchéen existant est la République populaire du Kampuchea. Dans cet état, tout le pouvoir est exercé par le Conseil populaire de la Révolution — seul gouvernement légitime du Kampuchea qui ait le droit de représenter le peuple kampuchéen dans les affaires internationales, notamment en ce qui concerne la signature d’accords internationaux élaborés dans le cadre de l’Organisation des Nations Unies.

Les crimes atroces — y compris le crime de génocide — commis par la clique Pol Pot-Ieng Sary contre le peuple kampuchéen ont été démasqués depuis longtemps et ont été condamnés par la communauté internationale tout entière. Le Gouvernement de la République socialiste tchécoslovaque déplore donc qu’un représentant de ce régime qui n’existe plus ait pu, dans le cadre d’une grossière comédie, signer l’instrument international susmentionné au nom d’un peuple qu’il ne représente pas, en faisant fi non seulement des règles du droit international mais également de celles de la moralité et de la décence. De l’avis du Gouvernement tchécoslovaque, cet acte ébranle et compromet gravement le prestige et l’autorité de l’Organisation des Nations Unies.